الحرب التركيه الروسيّة
١٨٧٧-١٨٧٨
دراسة وثائقيّة

الدكتور محمّد محمود السروجي

تعريف بالوثيقة موضوع الدراسة :

الوثيقة [١] التي بين أيدينا والتي سأتناولها بالدراسة في هذا البحث تنشر لأول مرة . وهى تتعلق بالحرب التركية الروسية (٧٧ – ١٨٧٨). وقد عثرت عليها في « دار المحفوظات التاريخية القومية » في القلعة بالقاهرة أثناء دراستي للوثائق الخاصة بتلك الحرب بصفة خاصة ، وللوثائق التي تتعلق بالعلاقات التركية الروسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بصفة عامة ، نظراً لما لتلك العلاقات من أثر مباشر وغير مباشر على الولايات العربية التي كانت خاضعة لحكم الدولة العثمانية في ذلك الوقت .

---

(١) محفظة ١٦٠ عابدين (ملف طلعت باشا) في ١٢ شعبان ١٢٩٤ هـ.

والسبب في وجود تلك الوثيقة بدار المحفوظات التاريخية هو اشتراك مصر في تلك الحرب جنباً إلى جنب مع الدولة العثمانية . اذ كانت مصر وقتئذ ولاية عثمانية ، وكان جيش مصر جزءاً من الجيش العثماني طبقاً للفرمانات السلطانية .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان دفاع مصر عن كيان الدولة العثمانية ضد الاطماع الاوربية انما هو دفاع عن نفسها في نفس الوقت . فقد وجدت مصر – سواء رضيت بذلك أم لم ترض – أن مصيرها يرتبط بمصير الدولة العثمانية إلى حد كبير . بل ان مصر كانت تدخل ضمن كل مشروع [1] أوربي يهدف إلى تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بين القوى الأوربية الكبرى . وكان من المتعارف عليه دولياً في ذلك الوقت أن مصر ستكون من نصيب انجلترا ، وأن تونس من نصيب فرنسا . واذا ما اعترضت ايطاليا على ذلك فيمكن استرضاءها بليبيا .

وبالرغم من الظروف المالية [2] السيئة التي كانت تمر بها مصر ، ورغم ارتباكها في الديون ، وتدخل الدول الأوربية في شئونها ، وفرض الرقابة الثنائية الأجنبية على ماليتها ، قامت بامداد الدولة العثمانية بما تستطيعه من قوات في مثل تلك الظروف [3] . ولم يكن يخاف على الدول الأوربية صاحبة الديون أن الدولة العثمانية ترهق كاهل مصر بطلب المساعدة ، وأن

---

١ صفوت ، محمد مصطفى : الاحتلال الانجليزي لمصر وموقف الدول الاوربية ازاءه ص ١٢٢

٢ F.O. 87/2632 C. Vivian to the Earl of Derby. no. 83 (confidential) Cairo. Avril, 14, 1877.

٣ يذكر اللواء اسماعيل سرهنك في كتابه « حقائق الاخبار عن دول البحار » ج ٢ ص ٣٥٢ أن مجموع القوات المصريه التي ارسلت لمساعدة الدولة العثمانية بلغ ١١٥٣٠ ضابطاً وجندياً .

هذا سيؤثر على مصالح الدائنين الأوربيين [1] .

وكانت النتيجة الحتمية لتلك الحرب هى هزيمة الدولة العثمانية ، لانها كما سنرى – كانت تسير من ضعف إلى ضعف .

تنقسم الوثيقة موضوع الدراسة إلى قسمين :

القسم الأول : ويمثل مذكرة الاتهام التي تقدم بها الفريق على نظامى باشا النائب العام إلى ديوان الحرب العثماني ضد المشير عبد الكريم نادر باشا الملقب بعبدي باشا قائد عام جيوش الروم ايلى لتقصيره وعجزه عن التصدى للقوات الروسية عند محاولتها عبور نهر الطونة من موقعى جلاتز (قلاص) باقليم دوبريجة وزيمنيجه قرب مدينة زشتوى الواقعة في ولاية بلغاريا ، مما أدى إلى اندفاع الجيش الروسي في البلقان ووصوله إلى مشارف العاصمة الروسية ، واضطرار الدولة العثمانية إلى قبول معاهدة سان استفانو (٣ مارس ١٨٧٨) المذلة لكرامتها .

أما **القسم الثاني** من الوثيقة فهو يشتمل على ما كتبه عبدى باشا إلى ديوان الحرب التركي رداً على مذكرة الاتهام الموجهة اليه ، ودفاعاً عن نفسه .

ويذكر اللواء اسماعيل [2] سرهنك بأنه عندما تمكنت القوات الروسية من عبور نهر الطونة ، أحدث هذا النبأ ذعراً واضطراباً شديدين في العاصمة التركية ، فأرسلت الدولة العثمانية على الفور السر عسكر رديف

---

١ W.S.A. Alex-Caire 1877, Fasc. XXXVIII / 181 Rapport de Consul General Chevalier de Cischini, au Ministère de l'Extérieure Z 20 polit. Le Caire 27 Avril, 1877.

٢ اللواء اسماعيل سرهنك : حقائق الا خبار عن دول البحار . جـ١ ص ٦٣٧ ، ولهذا الكتاب أهمية خاصة بالنسبة لحرب الصرب والحرب التركية الروسية ، نظراً لا شتراك مؤلفه كياور لقائد الا سطول المصري قاسم بك الذي ساهم في الحربين المذكورتين .

باشا ، ونامق باشا للتحقيق في هذا الأمر ، « وقد ظهر من التحقيق أن عبد الكريم نادر باشا القائد العـــام كان ينوى مقاتلة الروس في بلاد البلغار لعدم امكان عبور الجيوش العثمانية إلى أراضي الافلاق والبغدان ، لقلة الاستعدادات من جهة ، وتشتيت جيوش الدولة في حدود الصرب والجبل الأسود واليونان وغيرها من جهة أخرى ، ولعصيان أهالي[1] المملكتين وغير ذلك . »

وقد أسفرت محاكمة عبد الكريم نادر باشا (عبدى باشا) أمـــام المجلس العسكري عن ادانته ، فحكم عليه بالنفى إلى إحدى جزر البحر المتوسط .

وثيقة

وثيقة مترجمة عن الأصل التركي ومستخرجه
من محفظة ١٦٠ عابدين ملف طلعت باشا

(نص) المذكرة التي قدمها الفريق علي نظامى باشا ، النائب العام ، إلى ديوان الحرب .
في ١٢ شعبان سنة ٩٤ (٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٧)

على أثر اعلان الحرب من قبل الدولة الروسية على السلطنة السنية ، عمدت الدولة العلية إلى اتخاذ التدابير القوية فساقت العساكر النظامية ، وقوات الرديف والمعاونة على طول حدود الاناضول والروم إيلي ،[2] وبعثت اليها بالمهمات والعتاد ، وأبدى عموم الأهالي رغبة صادقة في تضحية النفس والمال في سبيل المحافظة على الوطن . وبُذل الجهد في أمر تقوية كل ناحية من النواحي ، ووضعت الحدود السلطانية جميعها

---

١ الأفلاق والبغدان .

٢ الأجزاء الخاضعة لحكم الدولة العثمانية في شرق أوربا .

في حالة تتمكن معها من صد العدو – وقد حشدت على الأخص ، على طول الطونة قوة عظيمة ، منتظمة وافية ، مجهزة بأحدث أنواع الأسلحة لم ير لها مثيل حتى الآن . كما أقيم في نهر الطونة أسطول سلطاني عظيم مدرع لم يسبق أن وجد مثله هناك – وقد عهد أمر المحافظة على الدولة والأمة ، ووقاية الملك من تسلط الأعداء إلى دفاع هذه القوة ، وأنيط بالرجال الذين اختارتهم نظارة الحربية أمر تعبئة هذه القوة والاشراف على ادارتها وفقاً للفنون الحربية . ولم يكن للدولة العليةمن حروبها السابقة مع الروسية ، نصف هذه القوة . بينما كان للروسيا سفائن تمخر عباب البحر الاسود ونهر الطونة ، ولم تكن قواتها بأقل مما هى الآن . ومع ذلك ، فان عساكر الروس لم تتمكن من عبور الطونة ، الا من ناحية واحدة وبعد كل عناء .وقد عجزت اذ ذاك عن اختراق البلقان .

والآن ومع ما لدينا من القوة والقدرة البرية والبحرية ، اجتازت الروسيا نهر الطونة من بقعتين وأتت كثيراً من السيئات ، دون أن تجد مدافعة ومقاتلة كافيتين ، مع أن الروسيا ضحت رسمياً بنحو أربعين أو خمسين ألفاً في سبيل اجتياز الطونة فحسب ، هذا فضلاً عن أننا كنا نحتل موقعاً هاماً مثل بيله ، فأخلى ذلك الموقع أخيرا وفتح الطريق إلى طرنوى .

ومع أن طرنوى أشبه باستحكام طبيعي ، فلم تحشد فيها قوات كافية وقد استولى عليها الروس بسهولة . ومن ثم عبروا البلقان بدون عناء وبلغوا المواقع المعلومة ، وعرضوا العاصمة للخطر ، وذلك كله ترجع اسبابه إلى قواتنا التي قبعت في ذلك العدد من القلاع دون أن تأخذ بالأسباب والوسائل التي تحول دون تقدم العدو السريع الذي اجتاز الطونة . ان أحد الذين كانوا سبباً في اجتياز الروس للطونة من ناحيتين ، بدون عائق ، حيث كبدونا هذه الخسائر ، ودنس شرفنا العسكري – مع

وجود تلك القوات وتفويض أمر قيادة القوة النهرية ، إلى قيادة القوة البرية ، هو السردار السابق عبدى باشا .

ومن البديهي أن مهمة الباشا المشار اليه جد هامة كما أن مسؤليته عظيمة بتلك النسبة ، وكان ملزماً بتقوية النقاط المهمة بالطونة في الوقت الملائم وبتعيينه القوات الكافية للمحافظة . وقد كان عليه ان يسعى لدى الحكومات المحلية في أمر اتخاذ التدابير اللازمة لسلامة أرواح وأموال أهالي الجهات التي قد يستولي عليها الروس فيما اذا عبروا الطونة وزحفوا عليها ، ولكنه لم يفعل ، وقد كان تقصيره في ذلك واضحاً . ولنترك جانباً أمر اغفاله سوق العساكر الكافية إلى زشتوى ونيكبولى خصوصاً بعد أن اتضح جلياً من المناورات التي قام بها الروس تجاه هاتين الجهتين ، ومما ساقوه اليهما من العتاد أنهم يقصدون اجتياز الطونة من هاتين الناحيتين ، فانه لغني عن البيان أنه لم يحاول عمل أى شيء أيضاً في سبيل منع العدو — الذي اجتاز الطونة من زشتوى — من التقدم في البلقان .

وجامع القول أن الباشا المشار اليه لم يهتم أصلاً بواجبات الوظيفة العليا التي يشغلها . وانما قبع في شمنى واكتفى بارسال ذاك الخبر (الموحش) إلى الآستانة حيث قال : لقد عبر الروس الطونة ، وسيخترقون البلقان وسيأتون إلى أدرنة ومن ثم إلى استانبول . والذي يتضح من هذا أن عبدى باشا هو أحد العوامل الرئيسية التي كانت سبباً في تعرض الروس للطونة والبلقان وفي ما منيت به البلاد من الخسائر التي أصابت النفوس والأموال والممتلكات .

وهذا اما أن يكون عمداً منه أو جهلاً ، وسواءً أكان هذا أم ذاك فهو جد مسئول عن ذلك . ولذا فاني أطلب من هيئة ديوان الحرب (محكمة عسكرية) باسم السلطنة السنية والأمة المعظمة العثمانية تقديم المشار

اليه للمحاكمة ومعاقبته – على قدر جريمته – وفقاً لاحكام القانون .
١٢ شعبان سنة ١٢٩٤ .

الفريق علي نظامي

التقرير

الذي قدمه إلى ديوان الحرب عبدي باشا
المشار اليه رداً على مذكرة علي نظامي باشا

لقد اطلعت على المذكرة التي كتبها حضرة صاحب السعادة الفريق علي نظامي باشا وقدمها إلى ديوان الحرب – حيث أطلعني عليها ديوان الحرب – واني أبادر إلى عرض البيانات التالية رداً عليها : قبل أن تعلن الروسيا الحرب على الدولة العثمانية ، تداول رجال الدولة الرأى في الموضوع ، ونوقشت جميع نواحيه ، ومن ثم تقرر في المجلس العمومي أن قبول مطالب الروسيا من شأنه أن يخل بشرف الدولة وأن الحرب إلى أن تمحى الدولة المعظمة الاسلامية من الوجود ، والمحافظة بذلك على شهرتها العالية أولى من النزول على مطالب الروسيا . وعلى أثر ذلك أخذت الدولة العلية – مستعينة بالله تعالى – في اعداد وسائل الدفاع على الحدود السلطانية . وقد رؤى اذ ذاك – بالنسبة إلى ما كان لدى السلطنة السنية من القوة في ذاك الحين – أنه من المستطاع ان يرابط في المواقع المنيعة وغيرها : من ودين إلى آخر منطقة دوبريجه ، ويدخل في ذلك موقع وارنه ١٧٠ طابوراً فقط من العساكر السلطانية ، وانه يجب ان يبذل الجهد في الدفاع على قدر المستطاع بواسطة هذه القوة والقوة البحرية المخصصة للدفاع عن النهر . وأن ترابط في أدرنه أيضاً قوة احتياطية مكونة من ٤٠ الف مقاتل

نظراً للحاجة القصوى إلى هذه القوة هناك . كما تقرر أيضاً زيادة القوة الموجودة في صوفيا . وقد تليت الخطة التي وضعت لهذه الغاية في حضرة جلالة السلطان وبحضور حضرات النظار العظام أيضاً . ولما سار العاجز [1] مأموراً إلى جهة الروم ايلى نزولاً على ارادة الحضرة السلطانية الصادرة أخيراً ، قمت مع حضرة صاحب الدولة أحمد أيوب باشا إلى روسجق ، توطئة لمعاينة المواقع العسكرية ، والقيام بالتدابير والترتيبات اللازمة على ضوء هذه المعاينة . ولما بلغت روسجق وجدت هناك صاحب السعادة الفريق حسين باشا قائد بحرية الطونة الذي لا شك في أنه جد مطلع على شئون هذا النهر ، فقررت أن أتصفح معه وجوه الرأى — عند عودتي من المواقع العسكرية الكائنة في جهات الطونة العليا — في أمر الترتيبات النهرية . ولما عدت إلى روسجق ، علمت أن الباشا المشار اليه قد استدعى إلى الآستانة . فكتبت اذ ذاك إلى الآستانة مبيناً أن مغادرة المشار اليه لهذه الجهة في مثل هذه الآونة ليس من المناسب . فأجبت بان قيادة الباشا المشار اليه للاسطول السلطاني أشد لزوماً ، فأسفت لذلك .

ثم قمت من روسجق إلى شمنى توطئة لعمل الترتيبات اللازمة هناك أيضاً . ولما كانت الدولة الروسية قد أعلنت الحرب على الدولة العلية بعد مدة وجيزة ، فقد عدت إلى روسجق ثانية . ولما كان أول شئ يجب الشروع فيه هو تعبئة القوة البحرية ، وترتيبها . بينما قد تأخر وصول عارف باشا المعين لقيادة الطونة مكان حسين باشا . وقد وصل عارف باشا المشار اليه أخيراً إلى طولجه ، الا أن الروس كانوا قد انتشروا على ساحل الطونة السفلى فلم يستطع حضرته أن يسير من طولجه إلى أعالي النهر ، وظل في مكانه في طولجه . وبقيت السفن الموجودة في الجهات

---

(١) اي عبدى باشا

العليا من النهر بدون قيادة . ومن أجل ذلك كتبت إلى استانبول أطلب تعيين المير لواء دلاور باشا رئيس الادارة النهرية وليتولى قيادة الاسطول الموجود في الجهة التي تلي بوت باشى ، من النهر ، على أن يكون تحت امرة عارف باشا المشار اليه ، للمذاكرة معه في التدابير النهرية . فوافقت الآستانة على ذلك ، وعلى ذلك أوفد حضرته إلى بوت باشى للشروع في توجيه الاسطول الموجود هناك ضد الروس واستخدامه في صد تعدياتهم . وفي تلك الآونة وصل عارف باشا إلى ماجينه عن طريق البر ، حيث وجد هناك دلاور باشا ، فمنعه من التدخل في الأمور بحجة أنه لم يتلق من الآستانه أمراً بتعيينه لهذه المهمة . كما أخطر ربابنة الاسطول بوجوب عدم الاصغاء إلى أوامره . ومن ثم قدم عارف باشا إلى روسجق ، حيث لحق به إلى هناك دلاور باشا أيضاً على أثر ما تم له مع عارف باشا . وقد تصفحنا وجوه الرأى بحضور عارف باشا ودلاور باشا وغيرهما من ذوى الرأى في أمر مهمة دلاور باشا والغرض منها . وبعد البحث والمناقشة تحقق أن السفن الموجودة في النهر ليست من القوة والحجم والمناعة والعدد بحيث تتحمل قذائف العدو وتقابله بالمثل ، ولذا فقد رؤى أن أمر الإحتفاظ بالنهر ، وتنفيذ التصميمات والخطط الخاصة بتخريب جسر (يرت) والسكة الحديدية القائمة في الضفة المقابلة ، وتعطيلها ، يتوقف على دخول المدرعتين المعلومتين إلى الطونة ، ورؤى أنه نظراً لفيضان النهر فانه من المستطاع مرور هاتين المدرعتين في النهر . وعلى أثر ذلك كتبت إلى الآستانة المرة بعد المرة بهذا الشأن دون أن أجاب إلى طلبي . وأخيراً عندما قدم إلى شمنى حضرة صاحب الدولة أحمد باشا والى الولاية ، وهو ممن لهم الخبرة التامة في الشئون البحرية استوضحت حضرته الطرق المؤدية إلى تنفيذ الخطة التي عرضتها على الآستانة وأطلعته على ما تم في هذا السبيل من المباحثات والمخابرات . وعلى أثر ذلك استقدم حضرته

إلى شمنى عارف باشا حيث تداول الرأى معه . ثم تقرر فيما بينهما أن من الأهم والألزم – على كل حال – أن تعبر النهر مدرعتان – عينا اسم كل منهما – وأن تكون إلى جانبهما بعض السفن الخشبية أيضاً حتى يتسنى الاحتفاظ بالنهر ، والسيطرة عليه وحتى تطبق الخطة التي عرضت على الآستانة .

ولما كانت الحاجة القصوى لهاتين المدرعتين قد ثبتت باقرار ذوى الخبرة ، فقد كتب دولة الوالي أحمد باشا بناءً على اخطاري إلى الباب العالي رأساً ، وذلك على أمل أن يكون لتأكيداتي السالفة تأثيرها بعد كل ما تقدم ، وحتى لا تتردد الدائرة البحرية في الموافقة على ذلك أو ترجئ تنفيذه . وكان غرضي من ذلك أن يكون العرض من قبل المختصين فتلقى كل منا ، حضرة أحمد باشا والعاجز [1] ، برقية سامية تتضمن وجوب عدم التدخل في الأمور الحربية ، وكانت مفرغة في قالب التوبيخ . وهنا عدت فكتبت إلى الباب العالي أقول إن عرض الموضوع من قبل الباشا المشار اليه كان بناء على اخطار مني بقصد أن يجاب طلبي اذا ما قدم بواسطته بالنسبة لأن دولته من ذوى الخبرة التامة في الشئون البحرية على نحو ما أسلفت – وأبنت أن اجابة هذا الطلب لمن الأهم والألزم . ولكنني لم أتلق الرد ، فضلاً عن عدم اجابة الطلب . فلو أن مطالبي السابقة واللاحقة كانت قد أجيبت ، لحيل دون تقدم العدو واعتداءاته كما ينبغي . ولكان للأمر الواقع وجه آخر ، ولكن ما الفائدة وقد ظلت لمك الاخطارات والتأكيدات بدون نتيجة .

ومن الواضح انه اذا رجع إلى القيود لعلم منها ما كتبته القيادة العامة للطونة إليّ قبل قيامي إلى الطونة وإلى نظارة الحربية عن وضع الطوربيد

---

(١) عبدى باشا (المتحدث)

في سواحل الطونة ، وعن المواقع التي يجب تخصيص السفن لها ، وعن نوع تلك السفن وطلبها اجراء ذلك ، وما كتبته الحربية إلى نظارة البحرية الجليلة وما أجابت به البحرية .

هذا ولقد أبلغتنا نظارة الحربية قبلاً أن نظارة البحرية ترى أن الأمر لا يستدعي الاستئذان منها اذ أن قيادة القوة البحرية أيضاً قد فوضت إلى العاجز . بيد أنه ولئن كانت قيادة القوة المذكورة تابعة إلى قيادة القوة البرية بوجه عام ، أعني أن القيادة البرية هى التي تعين الأعمال المطلوب اجراؤها من السفن الحربية بطبيعة الحال ، الا أن طرق التنفيذ وما يتفرع منها ، كتعيين السفن وتخصيص الاعمال المطلوبة منها وطريقة استخدامها وما إلى ذلك لا بد أن يكون من اختصاص القائد المعين من قبل الجهات البحرية وفقاً للرد التلغرافي المحرر منا . ثم إن عزل حسين باشا المشار اليه ، من قبل نظارة البحرية من تلقاء نفسها ، وغيابه ابان الشروع في العمل وهو الرجل الذي توفرت له المعلومات الحمة بشئون النهر ، وعدم وصول خلفه في الوقت الملائم وعدم معرفة هذا الخلف بأمور الطونة ، والانصراف عن ارسال السفن التي سميت بالاسم والتي تقرر لدى قائد القوة البحرية وكبار ضباطها وجوب استقدامها لشدة الحاجة اليها حيث طلبت المرة بعد المرة ، يضاف إلى ذلك تلك الأوامر المتعددة الشديدة التي أصدرتها الدائرة البحرية إلى عارف باشا توطئة لارسال السفن لتستخدم في المواقع التي ليس لنا فيها عساكر واستحكامات – على نحو ما أبانه عارف باشا المشار اليه أخيراً – كل ذلك من شأنه عدم تحميلي أية مسؤولية ولو بمقدار ذرة ، من ناحية التقصير الذي بدأ من الدائرة البحرية وأدى إلى ضياع شواطئ الطونة . هذا وفي الوقت الذي عمد فيه الروس إلى تقوية الضفة المقابلة فأقاموا فيها الاستحكامات وجهزوها بالمدافع الكبيرة العيار ، أصبحت القوة النهرية – وهى في حد ذاتها

أشياء بسيطة صغيرة – مشلولة الحركة تماماً . فظلت في أماكنها التي هى فيها . ونظراً لأن القوة العسكرية الموجودة في دوبريجه كانت قليلة العدد وموقعها معلوم ، فقد كان من المنظور أن يعبر العدو من تلك الجهة ، ولذا فقد كتبت إلى حضرة صاحب الدولة صادق باشا والي الطونة إذ ذاك بشأن نقل أهالي تلك المنطقة إلى الداخل . فاتصل دولته بالباب العالي وبعد أن تقرر ذلك أصدر التعليمات اللازمة إلى الموظفين المدنيين في تلك الجهة توطئة لاتخاذ التدابير المؤدية إلى هذا الغرض .

انني ولئن كنت قد عولت على تقديم استقالتي عندما ألفيت أن القوة النهرية مشلولة الحركة ولا يمكن استخدامها ، الا أنني لا أرى ما يدعو إلى الافاضة في أن الموقف اذ ذاك وحميتي لم يكونا ليسمحا لي بذلك . وقد جاء في اللائحة المذكورة أن جميع نواحي الحدود السلطانية قد قويت ووضعت في حالة يمكن معها الدفاع وصد العدو ، وأنه قد أقيمت على طول نهر الطونة قوة عظيمة منظمة . والواقع أن رجال الدولة قد رأوا بعين الأسف ، قبل خمس سنوات أو ستة أن الطونة وهو من التخوم الرئيسية الهامة خلو من الاستحكامات والموانى المنظمة ، لتلجأ اليها السفن التي توجد في النهر عند مسيس الحاجة ، فتشكلت لجنة مخصوصة مكونة من دولة أحمد أيوب باشا وسعادة بلونة باشا ، وكبار ضباط البحرية وأركان الحرب ، وعهد إلى العاجز أمر رياستها توطئة لاجراء اللازم نحو هذا المشروع . وقد قامت اللجنة إلى هناك وشرعت في اتخاذ التدابير اللازمة لاقامة الاستحكامات ، في المواقع الهامة على طول الطونة ، وفي موقعي وارنة وشمنى ، وانشاء الموانى للاسطول في روسجق والجهات الأخرى . وعلى أثر الشروع في تقوية المنطقة القائمة بين كوشنجه وبوغاز كوى ، بالاستحكامات نقلت إلى ارضروم وتفرق أعضاء اللجنة ، وبذلك لم يمكن اخراج هذا المشروع إلى

حيز الوجود . وعليه فان تخوم الطونة التي قيل إن جميع نواحيها قد قويت والتي يمتد طولها إلى مسافة مسيرة مائتي ساعة تقريباً ليس فيها الآن مواقع مستحكمة سوى مواقع ودين وروسجق وسلسترة فحسب . وهناك في موقعي طوترقان ونيكبولي بعض الاستحكامات البسيطة . بينما جميع جهات الحدود ومواقعها خالية من الاستحكامات ، مما يساعد العدو في اعتداءاته كما هو معلوم .

ولقد ألفيت عند وصولي أخيراً إلى الطونة أن الاستحكامات التي تقرر في ذاك الوقت اقامتها في هذه المواقع المعدودة من المواقع المستحكمة ، وفي موقعي وارنه وشمنى لم تتم فبذلنا الجهد العظيم في سبيل اتمامها ، وانشاء بعض الاستحكامات في المواقع الهامة . واني أحيط ديوان الحرب علماً أن بعض الاستحكامات التي بدأت في اقامتها اللجنة السالفة الذكر بالفعل لم يمكن اتمامها إلى اليوم ، وأثبت هذه الحالة بمشاهدات حضرة صاحب السعادة الباشا رئيس أركان الحرب .

أما موضوع حشد القوة الوافية على هذه الحدود ، فاني أقول في صددها — على نحو ما جاء في خطابي المختوم المؤرخ في ١٥ شعبان سنة ٩٤ — اننا لم نختر هذه الحرب اعتماداً على ما لدينا من القوات وأملاً في الانتصار على العدو ، وانما اخترنا الحرب حتى النهاية لمجرد المحافظة على شرف الدولة وكرامتها ، وقررنا بذل جميع انواع التضحية في هذا السبيل . وقد أمكن لنا أن نفرز ١٧٠ طابوراً فقط من القوة التي كانت لدينا اذ ذاك لجهة الطونة ، للدفاع بها على قدر المستطاع هناك . وخصص لودين من هذه الطوابير ٣١ طابوراً للمحافظة على المواقع القائمة بين حدود صربيا ونيكبولي و٣٠ طابوراً لروسجق للمحافظة على الشواطئ الممتدة من نيكبولي إلى طوترقان ، بما فيها نيكبولي و ٢٠ طابوراً لسلسترة للمحافظة على المواقع الكائنة بين طوترقان وبوغاز كوى

بما فيها طوترقان ، و ٨ طوابير خصصت للمحافظة على دوبريجه ، والاستحكامات ، و١٢ طابوراً خصصت لوارنه و٥٠ طابوراً لشمنى لتكون كاحتياط عمومي لكل الجهات . وليس يخاف على ذوى الخبرة أن عدد الجنود الذي أسلفنا ذكره لا يمكن حسبانها قوة كبيرة العدد بالنسبة إلى الأسلحة الحديثة والاستحكامات المنشأة في المواقع المعلومة تبعاً لها ، بل لا يمكن حسبانها قوة كافية للمواقع المذكورة .

هذا ولقد أشير في هذه المذكرة إلى أن الدولة العلية بينما كانت في حروبها السابقة لا تملك حتى نصف هذه القوة التي لديها الآن ، ولم تكن قوات الروسيا بأقل مما هى عليه في الوقت الحاضر ، فان الروس لم يتمكنوا من اجتياز الطونة الا من مكان واحد وبكل صعوبة ولم يوفقوا إلى اجتياز البلقان . في حين انه مع وجود هذه القوات في هذه المرة قد قرر الروسيون بصورة رسمية أن يضحوا نحو أربعين ٤٠ أو ٥٠ الف مقاتل في سبيل اجتياز الطونة من ناحيتين من غير أن يلقوا مقاومة .

ان القوة التي اقامتها الدولة العلية في الطونة ، في المحاربة السابقة لم تكن أقل بكثير من القوة التي وجدت هناك في المحاربة الأخيرة ، بينما كانت القوات التي ساقتها الروسية في هذه المحاربة إلى جهات الطونة تزيد كثيراً عن ضعفي قواتها في المحاربة السابقة ، وعدا ذلك فان عساكر المملكتين [1] منضمة إلى قوات الروس ومعاونة لها . ويكفي للدلالة على مبلغ عناية الروس في أمر اتخاذ التدابير والوسائل المؤدية إلى اكتساح الروم ايلي ، قدوم القيصر نفسه إلى هناك مع ولي عهده ، كما أن ما تفضل به علي نظامي باشا المشار اليه من أن الروس قرروا التضحية بنحو ٤٠ أو ٥٠ الفاً من عساكرهم في سبيل عبور الطونة

---

(١) الأفلاق والبغدان (رومانيا حالياً)

فقط ، لمما يثبت ويؤيد عظم القوة العسكرية الروسية . هذا بينما كانت قواتنا المرابطة هناك عبارة عن ١٧٠١ طابوراً . والواقع أن الروس في المحاربة السابقة لم يتمكنوا من عبور النهر الا من جهة دوبريجه . غير أن ذلك يرجع إلى عدم وجود وسائط للنقل في ذلك الحين كالسكك في روما ، فلم يكن في استطاعتهم والحالة هذه أن يسقوا العسكر والعتاد إلى الجهات العليا . بينما الحالة الآن على عكس ذلك تماماً . أضف إلى ذلك أن النمسا قد هددت في ذاك الحين خط رجعة الأعداء في رومانيا فاضطروا إلى اقامة قوة احتياطية هناك . هذا مع وجود تأثير لنفوذ حلفائنا الأجانب وأمل امدادهم لنا بالعساكر . فلهذه الأسباب ، ولعدم وجود قوة معادلة من عساكر الأفلاق والبغدان للعدو أثناء الحرب الماضية ولعدم دلائل الاضطرابات والتحفز للاعتداءات في الصرب اذ ذاك ، وعدم احتمال عصيان البلغار ، وعدم وجود مسألة الجبل الأسود ، كل ذلك يحمل هيئة ديوان الحرب المحترمة على الاعتراف معي بأن المحاربة السابقة لا يمكن أن تقاس إلى المحاربة الأخيرة . والواقع أن عموم قوات السلطنة السنية في هذه المحاربة تزيد كثيراً عن قواتها في المحاربة السابقة بيد أن موضوعنا هو موضوع القوة التي في الطونة .

وقد جاء في هذه المذكرة أيضاً : أنه بينما كان موقع بيله الهام بأيدينا قد أخلي أخيراً فتفتحت بذلك الطريق إلى طرنوى . ومع أن طرنوى أشبه باستحكام طبيعي ، لم تحشد فيها قوات كافية الأمر الذي مهد للعدو الوصول اليها عن طريق بيله حيث استولى على طرنوى ، ومن ثم اخترق البلقان بدون مقاومة . إنه لمن المعلوم لدى ذوى الخبرة اذا ما رجع إلى خريطة صحيحة مفصلة ، أن الموقع المسمى بيله ، هو عبارة عن قرية قائمة تجاه النقطة التي تجتاز فيها الطريق العامة (شوسيه) المؤدية من روسجق إلى طرنوى ، نهر بانطره . ولقد سمي الجسر الممتد

على النهر المذكور باسم جسر بيله والطريق الذي يمر على هذا الجسر وان كان يؤدي إلى طرنوى ، الا انه مخصص للقادمين من روسجق أما طريق زشتوى فيمر على مسافة ٤ ــ ٥ ساعات من بيله ، الأمر كذلك فان أمر الاحتفاظ ببيله ليس معناه الحيلولة دون بلوغ العدو طرنوى . ولذا فان الاحتفاظ ببيله لم يكن من الأهمية بمكان . كما أنه من الواضح للفنيين مبلغ الخطر الذي تتعرض له قوة بسيطة ترابط هناك ذلك لأن موقع بيله يقع على مسافة ٩ ــ ١٠ ساعات من روسجق ، وفي استطاعة العدو الموجود بزشتوى ــ والحالة هذه ــ أن يجتاز نهر يانطره من الاماكن المناسبة حيث يقطع خط الرجعة عن هذه القوة . فمن أجل ذلك ، ولانه ليس ثمة فائدة من اقامة قوة هناك ، بينما لم تكن لدينا قوات كافية لنستخدمها في تخليص وانقاذ قوة بيله فيما لو قطع عليها العدو خط الرجعة ، فاننا لم نر ــ فنياً ــ ما يستدعى وجود تلك القوة التابعة لفرقة روسجق هناك فحسب إلى جهة سينك لتأمين أمر الاتصال بروسجق .

أما عن موضوع حشد قوة كافية في طرنوى مع أنها استحكام طبيعي واستيلاء العدو عليها من جراء ذلك فان صاحب الدولة أحمد أيوب باشا قائد الطونة العام عندما قام من شمنى إلى جهات طرنوى ونيكبولي لمعاينتها للمرة الثانية أبان ــ على نحو ما كان يعرفه العاجز ــ أن طرنوى بحسب موقعها لا يمكن أن ترابط فيها قوة صغيرة بعد اقامة استحكامات فيها . ذلك لأن موضع طرنوى في حالة تمكنها من الدفاع يحتاج إلى ٢٥ ــ ٣٠ طابوراً ، ولم يكن من المستطاع تخصيص هذا العدد من الطوابير من أساس القوة المعلومة الموجودة لدينا . ولذا فقد أبقيت الطوابير الاربعة الموجودة هناك ، بقيادة الميرالاى علي حمدي بك بقصد حفظ الامن الداخلي . وقد كتبت هذا الموضع إلى الآستانة المرة بعد المرة ،

وذكر في التقرير الذي قدم أنه قد أبقيت أربعة طوابير في طرنوى .

أما موضوع السيطرة على البلقان والاحتفاظ به فان هذا الأمر من اختصاص الآستانة ، وكان قد تقرر من أجل هذه الغاية حشد قوة احتياطية في أدرنه قوامها ٤٠ الف مقاتل . وأنه لمن المعلوم للجميع أنه اذا كانت القوة الموجودة في جهة حطونة غير كافية لها فانه ليس من الممكن أيضاً أن تكون تلك القوة كافية للمحافظة على البلقان . ولقد كتبت إلى الآستانة مراراً وبدون انقطاع بشأن لزوم القوة المخصصة للبلقان والإسراع في اتخاذ الاجراءات اللازمة على الرغم من عدم وجود علاقة بي بمهمة البلقان .

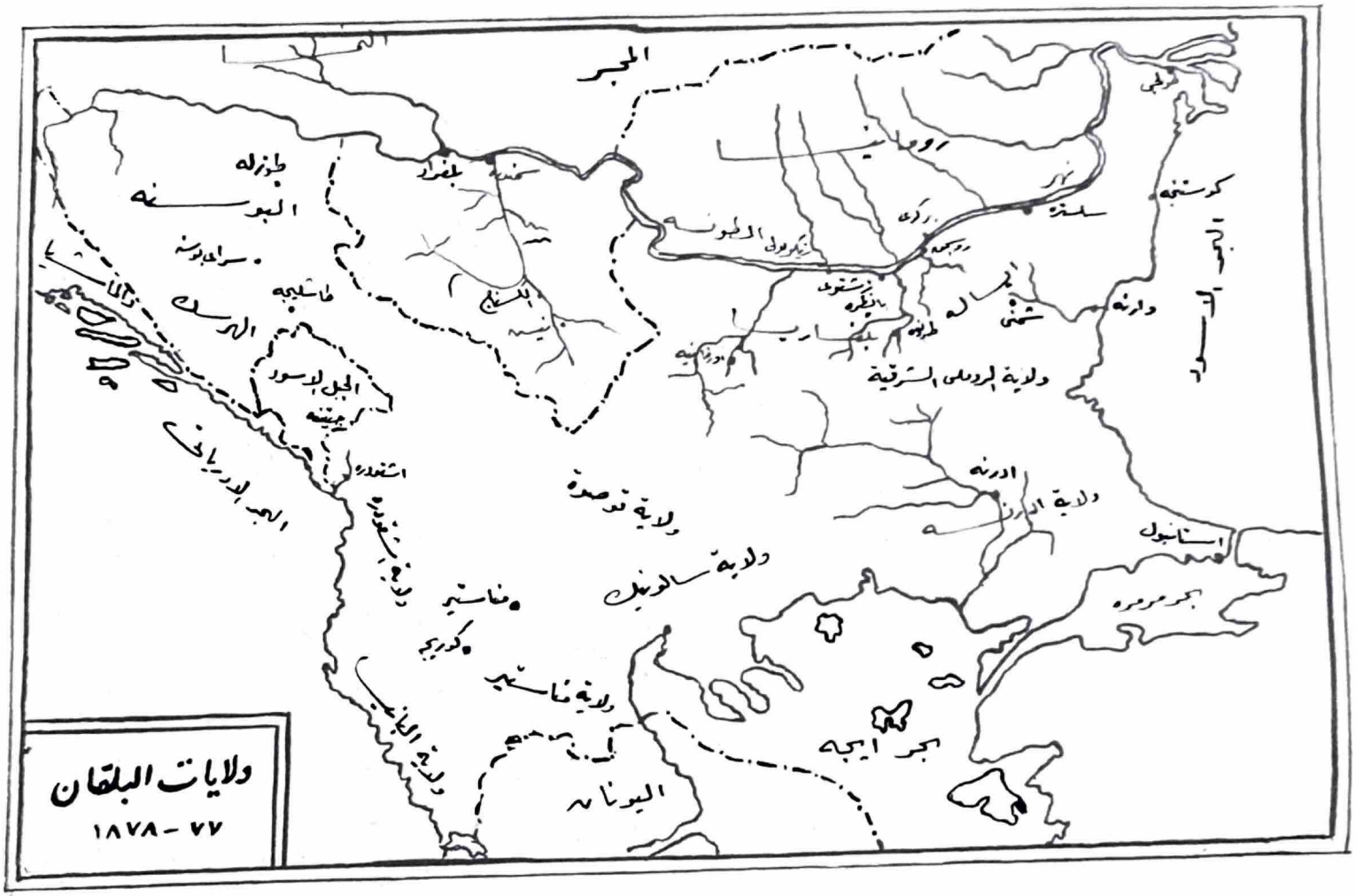
ولقد شرعت منذ الدقيقة التي وصلت فيها إلى الطونة في زيارة أكثر المواقع ومعاينتها المرة بعد المرة دون أن أعتمد على معلوماتي السابقة عن هذه المواقع . وقد أوفدت إلى بعض الجهات أحمد أيوب باشا المشار اليه والفريق نجيب باشا ورفعت باشا رئيس أركان حرب الجيش وتحصلت بهذه الطريقة على معلومات جمة .

ولقد بذلت جهداً خارقاً للعادة يزيد عما في المستطاع بمقتضى وظيفتي في سبيل تعبئة القوة العسكرية الموجودة لدينا ، واكمال الاستحكامات الناقصة ، وانشاء استحكامات جديدة في المواقع التي تتطلب ذلك وتوفير العتاد والمهمات غير المستوفية ، على قدر ما تسمح به الحالة المعلومة . فلم يجد العدو أية جهة من الجهات التي هجم فيها خالية من العساكر غير أن هذه الترتيبات كانت على قدر (رأس المال) الذي بأيدينا — على نحو ما هو معلوم وما كتبه أولاً وأخيراً — وكثيراً ما كتبت عن عدد العساكر الموجودة لدينا وعينت المواقع التي ترابط فيها كما قدمت تقريراً في هذا المعنى أيضاً . ولا بد أن يكون هذا التقرير قد تصفحه ذوو الشأن من الرجال العظام . ، واطلع عليه أيضاً ياور الحضرة السلطانية

الذي طاف المواقع العسكرية موقعاً موقعاً للتحقيق والتدقيق .

ان أمر المحافظة على جميع الشواطئ قد أنيط بالعساكر المخصصة لكل موقع من المواقع السالفة الذكر ، وعهد إلى قواد هذه المواقع أمر قيادة العساكر . وهذا كل ما يمكن أن يفعله القائد العام . فمن نتيجة هذه الترتيبات وفوائدها أن العدو رغب رغبة صادقة في الزحف من المواقع الواقعة بين روسجق وطوترقان بقصد الاستيلاء على السكة الحديدية فبذل الجهد العظيم في هذا السبيل ، ولكنه صد من كل جهة بالقوات المدافعة ولم يوفق إلى مبتغاه . نعم ، لقد شعرت أن المقصد الأساسي للعدو هو العبور من بين هذه الجهة ونيكبولي . وقد اتصل بي من جهات عديدة أيضاً أن هذا ما يقصده العدو . والحقيقة أنه بذل الجهد في الهجوم من تلك الجهات ، ولكنه لم يستطع إلى ذلك سبيلا ، فلو أنه أصر على الاعتداء من الجهة التي أرادها لكان خسر أكثر من الـ ٤٠ أو ٥٠ الف مقاتل الذين قيل إن العدو ضحى بهم في هذا السبيل ولما وفق مع ذلك إلى رغبته أن وضع موقع دوبريجه من الأمور المعلومة كما أن أمر قلة القوة المرابطة هناك بالنسبة إلى أهمية الموقع لا يحتاج إلى بيان . وقد كانت نقطة استنادنا اليها في تلك الجهة على الاسطول فقط فلما لم يستطع الاسطول أن يقوم بالخدمة والمنفعة التي كانت منتظرة منه على نحو ما أسلفت — سنحت الفرصة للعدو ، بالطبع ، للعدوان من تلك الناحية .

أما موقع زشتوى فلم يكن كذلك من حيث ضعف القوة ، اذ حشدت فيه قوات عسكرية ، بحسب حاجة هذا الموقع ، وعهد إلى لواء أحمد باشا أمر المحافظة عليه — كما هو معلوم — هذا بينما المنطقة الكائنة تجاه هذا الموقع عبارة عن برك ومستنقعات ، فقد كان من المحقق أن هذه المنطقة — فنياً — غير ملائمة لعبور العدو منها حيث لم يكن من


المجر
البوسنه
سراجيفو
الجبل الاسود
البحر الادرياتي
ولاية قوصوة
ولاية سالونيك
ولاية مناستير
اليونانه
بحر ايجه
ولاية الدردنيل
استانبول
بحر مرمره
ولاية الطونه
ولاية البلقان
١٨٧٨ - ٧٧

المنتظر أن يهجم العدو منها . ولكنه لما لم يوفق إلى الاعتداء من الجهات التي رغب في أن يهجم منها . ، وأدرك تماماً أنه لن يوفق إلى ذلك ، اضطر إلى سوق الكثير من البواخر والرفاصات والقوارب وما اليها من وسائل النقل والزحف ، ابان الليل ، بدون أن يشعر به أحد ، وتقدم نحو زشتوى – وقد كانت استعدادات العدو في هذه المحاربة لا قصور فيها على نحو ما قدمته آنفاً – وعلى الرغم من وجود عساكر كافية هناك للدفاع بها مهما أمكن ، فان الفرصة سنحت للعدو – بأى حال كان – ومن تلك الجهة .

وبالنظر إلى وسائل المرور الكاملة التي أعدها العدو فقد أمكنه إمرار قوات كبيرة اليها فجأة . وفي مقابل ذلك كان الأمر يتطلب سوق العساكر بسرعة من روسجق إلى تلك الجهة . مع أن القوة العسكرية الموجودة في روسجق كانت دون العدو الحقيقي اللازم لها . ولم يكن من المنتظر – فنياً – أن يعبر العدو من زشتوى . وحيث أنه لا يستبعد أيضاً أن يكون قد عمد إلى الزحف على زشتوى زحفاً مزيفاً . وعليه فبمجرد أن علم أن العدو شرع في الزحف استطاع حضرة أشرف باشا أن يرسل لواءً واحداً فقط ، من روسجق إلى بيله ، فتقابلت هذه القوة في موقع بيله مع لواء أحمد حمدي باشا الذي انسحب من زشتوى إلى هناك . ولما اتصل بهما أن قوات العدو التي اجتازت تلك الجهة في ذلك اليوم كثيرة العدد ظل اللواء القادم من روسجق في بيله ولم يتقدم إلى ما يليها . ولما تلقيت هذا الخبر كتبت إلى أشرف باشا بشأن ارسال المدرعات من روسجق إلى زشتوى للقيام بعمل بحري أيضاً .

ولما كان حضرة صاحب الدولة وسيم باشا المعين لقيادة بحرية الطونة قد وصل حديثاً إلى شمنى فقد أيقظته من نومه وجعلته يبرق إلى الجهات المختصة في هذا الموضوع بقصد تأييد طلبي . وعلى الرغم من ذلك لم

يتم أى عمل بحري اذ ذاك . وعلى أثر هذه الحوادث أوفد إلى (عثمان بازاري) لواء عسكري عبارة عن ٦ طوابير وهو لواء صفوت باشا ، ليكون مقدمة القوات التي ستساق إلى هناك وليحول في نفس الوقت دون تنفيذ النوايا الفاسدة التي ينتويها النصارى . كما أمر حضرة عثمان باشا الموجود بودين بأن يعد العدة ويستعد للقيام حالاً بالقوة المعلومة ، لتهديد جناح العدو الأيمن . كما استعدت احدى فرقتي المشاة الموجودتين في شمنى للقيام إلى عثمان بازارى لتهديد جناح العدو الأيسر ومراقبة جهة البلقان . ولكن نظراً للأمر القاطع الصادر من الآستانة – بناء على قرار المجلس العسكري – القاضي بوجوب سوق العساكر على العدو ، الموجود بزشتوى ، قد أبلغت فرقة المشاة السالفة الذكر إلى ١٠ طوابير وقامت مع فرقة الفرسان الموجودة بشمنى ، نحو روسجق ، بمعية حضرة أحمد أيوب باشا . غير أن سوق العساكر من شمنى إلى زشتوى كان يحتاج إلى مدة ٧ – ٨ أيام ، بينما كانت هذه الحركة ، في نظري – كما هى في الواقع – ليست مضمونة العاقبة كالحركة التي أريد بها القيام بها أولاً . ولكن امتثالاً للرأى للأمر القطعي ، تقدمت هذه الفرقة حتى بلغت (كورجمة) ثم وصل من روسجق حضرة أشرف باشا في ١٢ طابوراً حيث شرعت فرقة الفرسان الموجودة هناك ، تناوش فرسان العدو وفي تلك الاثناء قدم إلى شمنى رديف باشا السر عسكر السابق (وزير الحربية السابق) ودولة نامق باشا حيث لم يبق لي سيطرة كبيرة على الأعمال والحركات . وقد ارتأى حضرة نامق باشا المشار اليه – بحسب مهمته – أن زحف أحمد أيوب باشا على العدو ليس من الصواب ، وأن الأولى أن يستدرج اليه العدو ويحاربه بعد خلق في المواقع الملائمة له ، فأجرى اللازم على ضوء هذا الرأى .

وعقب ذلك صدرت ارادة بوجوب عدم الزحف على العدو واشغال

قواته الموجودة هناك لأن خطة أخرى وضعت في استانبول . ولقد ذكرت آنفاً أن عثمان باشا كان قد أمر بالقيام من ودين . وفي وقت صدور هذا الأمر أخطرت من الآستانة بأن الروس سيزحفون من الجهات السفلى لنهر نيموق . كما أخطر عثمان باشا أيضاً من قبل الآستانة بأن الروس بعد يوم أو يومين يتقدمون من ناحية فيلورنة ، الأمر الذي استدعى ، بالطبع تأخر قيام عثمان باشا بضعة أيام . هذا ولما كنت أعلم علم اليقين مبلغ أهمية موقع بلونة ووجوب قيام عثمان باشا بقواته ليرابط فيها ، ويحافظ عليها فقد أقنعت نامق باشا ورديف باشا بنظرتي هذه وأحضرت عثمان باشا إلى بلونة ، وأصدرت التعليمات اللازمة وعرضت هذه التعليمات على الآستانة .

وقد قدر العدو مبلغ أهمية بلونة فهاجمها مراراً بقصد الاستيلاء عليها ولكنه هزم في كل مرة والحمد لله . ولقد كانت هذه (المناورة) سبباً في انكسار جناح العدو الأيمن . ولو لم يعمد إلى التدخل في شئون القيادة وترك لي التصرف في الأمور وفقاً لما تتطلبه الحالة — لما استطاع العدو أن يتقدم في البلقان ، وهذا الأمر معروف لدى ذوى الخبرة في هذه الشئون ولكن ما الفائدة وقد أدى التدخل في شئون القيادة ، من بعيد ، إلى أن ينعكس الوضع ويتغير وجه الأمر . نعم انه لكذلك . فانني عندما سيرت إلى عثمان بازاري لواء صفوت باشا الآنف الذكر استقدمت إلى المتقدمين في السن من أهالي كرلوه الذين لهم معرفة تامة بكل موقع من مواقع تلك الجهة ونصحت لهم بأن يزحفوا مع العساكر ، وسلحت من يستطيع حمل السلاح من هؤلاء الأهالي بالاسلحة الحديدة وكنت على وشك سوق فرقة عزيز باشا أيضاً . ولكني لم استطع أن أتوفق إلى ذلك ، اذ أن هذه الفرقة قد أوفدت من قبل قيادة أخرى — إلى زشتوى أولاً . بينما غادر أشرف باشا روسجق مع طوابيره الـ ١٢ وانضم اليها . وفي تلك

الآونة ، وبناء على اشعار سعادة الباشا سر يارور الحضرة السلطانية الموجود بروسجق ، صدرت ارادة من المابين الهمايوني تشير إلى وجوب موافاة روسجق بالعساكر ، نظراً لعدم وجود قوة بها ، ولأن العدو يعمل على العبور مما يليها .

وانه في حالة عدم الاسراع في ارسال العساكر إلى روسجق ضاعت من أيدينا . وبناء على ذلك كان لا بد من سوق العساكر إلى هناك . غير أن وجود هذه الفرقة هناك – بأمر قيادة أخرى – بدون أن تجنى منها فائدة ، حيث أضاعت الوقت هباءً قد أفسح المجال للعدو . هذا بينما كانت قوة طرنوى على نحو ما أسلفت من الضعف ، ولم تكن قوة (عثمان بازارى) أيضاً كافية وافية ، الأمر الذي مهد للعدو الاستيلاء على طرنوى من ناحية سروى ، حيث تقدم بعد ذلك في البلقان . ولقد علمت أخيراً – على أثر ذلك – أنه بناء على أوامر صادرة من الآستانة قد أوفد إلى قزغان طابوران من لواء صفوت باشا فرابط فيها – كما أن ما تبقى (بعثمان بازارى) من العساكر قد سيقت بأمر الآستانة أيضاً إلى جهة اسلمية . ومع أني كنت قد كتبت إلى متصرف اسلمية بوجوب وقف سير فرسان الجراكسة القادمين من جهة أدرنة إلى شمنى بقيادة الحاج غرندوق بك اذا برؤوف باشا – على أثر قدومه إلى تلك الجهة أخيرا – يبعث بجميع هؤلاء الفرسان إلى شمنى . وأخيراً ، بناء على أمر الآستانة أيضاً أرسل هؤلاء الفرسان والفرسان الذين يرابطون بشمنى إلى الناحية الأخرى من البلقان . ولما كان ضميري – على أثر تقدم العدو – قد أجبرني على أن أحاول تنفيذ تلك الخطة التي كنت قبلاً قد انتويت تنفيذها حيث كنت قوي الأمل بنتائجها الحسنة حتى لا تضيع من أيدينا هذه الفرصة ، وأن أعمل على تنفيذ المناورة لأجل الاستفادة من حالة العدو المضطربة هذه أعظم فائدة .

فقد أقنعت نامق باشا ورديف باشا برأيي وعلى أثر ذلك صدر أمر إلى أحمد أيوب باشا بقيام الفرقة من (قاضي قريه سي) إلى (عثمان بازاري). ولما لم يبق ما يخشى منه كثيراً من ناحية طوترقان، صدر أمر إلى آصف باشا الموجود هناك بالقيام في ١١ طابوراً، على أن يتحد وفرقة أيوب باشا في هزارغراد. ثم استقدم متصرف طرنوي الموجود بشمنى، وتم تصفح وجوه الرأي معه، بحضور المشار اليهما (نامق باشا ورديف باشا) في كيفية إدارة العساكر، حيث أوفد المتصرف إلى (عثمان بازاري) توطئة لاتخاذ التدابير اللازمة. وقد عرضت هذه الحركة على الآستانة أيضاً، ولكن لأمر لا أعلم سببه قد أخرت هذه الحركة أيضاً بناءً على ما كتبته الآستانه إلى رديف باشا المشار اليه. وإنه لمن المعلوم لدي ذوي الخبرة أن هـذه (المناورة) لو تمت لانكسر جناح العدو الأيسر بإذن الله تعالى، ولكانت النتائج التي تجني من وراء ذلك جداً حسنة.

هذا وعقب ما تقدم ذكره ضم لواء سالم باشا الموجود بشمنى إلى القوات الموجودة بجهات جمعه وعثمان بازاري. وبينما كنت أتوسل مرة بالأسباب المؤدية إلى القيام بتلك المناورة على أمل الاستفادة الكاملة من انتصارات عثمان باشا، شاء القدر أن أعود إلى الآستانة. ان عدم الاستفادة من انهزام العدو في تلك الآونة وافساح المجال له ليقوى نفسه من جديد حتى الآن لأمر يجعلني اليوم في حالة لا استطيع معها أن أمنع نفسي من الأسف.

وجامع القول أن العاجز لم يقبع بشمنى من غير ما أن يعمل شيء على نحو ما جاء بالمذكرة المذكورة، وانما طغت المواقع توطئة لعمل الترتيبات واتخاذ التدابير والاجراءات. وقد كان طواقي وما عانيته في هذا السبيل أكثر مما أحتمله. وكذلك لم يقبع أي نفر واحد من العساكر

في القلاع . وفي الواقع إن العساكر المرتبة للقلاع لم تكن كافية للغرض. وعدا العساكر التي سيقت لصد العدو والتي أقيمت في بعض الجهات قد ظل في القلاع والدفاع عنها . لقد أشير بقيام عثمان باشا من ودين وأخرج أشرف باشا من روسجق حتى أنني قدمت تلك الاستغاثة من أجل ذلك . وبينما كان الأمر يستدعي وجود نحو ٥٠ ـ ٦٠ طابوراً (متنقلاً) بشمنى ، على الأقل لم يكن هناك سوى ٤٥ طابوراً فقط لهذه الغاية وللمحافظة على القلعة أيضاً ، مع أن هذه القوة لم تكن بكافية للمحافظة على الاستحكامات فحسب . وقد فرزت من هذه القوة ، فرقة سيارة وفصائل أخرى . وقد تمت هذه الترتيبات بطريقة تتضمن الحصول على ألف فائدة من كل نفر . ورابطت العساكر على جميع الشواطىء وأنيطت قيادة جميع هذه العساكر بقوادها . وإنه لمن المعلوم أن القائد الأكبر لا يستطيع أن يقود بنفسه كل لواء وكل طابور وكل بلوك بنفسه . ففي أية قلعة وجد فيها عساكر بدون حاجة اليهم ، وأين هي الجهة التي زحف عليها العدو ولم يجد فيها قوة مدافعة ؟

لقد كان هناك القائد العام للطونة ، وبينما مهمتي محصورة في الإشراف على (كليات) الأمور فاني كنت وإياه يداً واحدة واشتركت في الإشراف على جزئيات الشئون ، وبذلت الجهد العظيم في ذلك . ولقد اتخذت التدابير والإجراءات اللازمة بالنسبة لحركات العدو ، وبقدر ما سمحت به حالة القوة الموجودة لدينا . ولكن تدخل الذين لا يعلمون أي شيء عن أحوال عدونا الداخلي والخارجي ولا يعرفون حالة المواقع في أمور القيادة قد أدى إلى ضياع الفائدة من التدابير والاجراءات التي تمت والتي كانت ستتم عن معرفة واطلاع . وإن التاريخ ليحدثنا عما منيت به الدول من السيئات من جراء التدخل في شئون القيادة .

ان الآستانه لم تقدر أهمية الروم ايلي فالقوة التي كان قد تـــقرر

تخصيصها للروم ايلى قد بعثت بها الآستانة إلى الاناضول وإلى صخوم (قلعة) التي ليست لها أهمية بالنسبة إلى الروم ايلى ، حيث أفنتها هناك . ولقد أرسلت الاخطار تلو الاخطار بشأن الاسراع في إعداد القوة المخصصة للروم ايلى ، وايفادها . كما أبنت بواسطة سعادة محمود باشا رئيس الاركان الحربية حاجة الروم ايلى للعساكر ، فاذا كان الحال كذلك ، فلماذا أكون مسئولاً عن أخطاء الآستانة .

أما أمر برقية العاجز التي قيل إنها أخافت الآستانة ، فاني أقول إن هذه البرقية قد كتبتها على أثر ما تحقق لدي في السنة الماضية ابان اشتغالي في اخماد فتنة البلغار من أن البلغار مع ما هم عليه من الأفكار والاطوار قد رُتبوا من قبل الروس في هيئة فرق وآليات وطوابير تمهيداً لأعمال الشقاوة ، وقيدوا كذلك في السجلات حيث تكونت منهم جماعات منظمة وبناء على ما شعرت به من ابتعاد الروس عن قواعد المحاربات الدولية النظامية وتعديهم على البلقان بواسطة البلغار بطرق أشبه ما تكون بتلك التي يتبعها الاشقياء .

وعليه فقد كانت هذه البرقية بمثابة اخطار حقيقي جداً وصادق حتى أن أمر استقدام سليمان باشا إلى أدرنة واصلاح اخطاء الآستانة السابق يرجع إلى هذه البرقية . فمحاولة اتهامي الآن بهذه البرقية ، بدلاً من أن تكون موضع تقدير أمر يدعو إلى الأسف .

لقد ذكرت مراراً أن الشواطئ كانت قد ضبطت جميعها بما حشد فيها من العساكر . ولذا لم ير ثمة ما يوجب سحب الأهالي إلى الخلف ومع ذلك فقد تم تسليح أهالي سنجق روسجق المسلمين بالاسلحة الموجودة هناك والتي جلبت أخيراً ليستعينوا بها على الدفاع عن أنفسهم . ثم أرسلت من الآستانة كميات من الاسلحة ، تسلمتها الولاية ليتسلح بها من يلزم تسليحهم أيضاً ، فلم أتقاعد والحالة هذه عن بذل الجهد في سبيل المحافظة

على الأهالي . هذا إلى أن مسألة الأهالي هذه من اختصاص الباب العالي .

وعلى الرغم من أنني قد بلغت هذا السن في خدمة الدولة الأبدية الدوام ، ومنيت بتلك العلة التي تعيقني عن الركوب والنزول ، وجاء أوان إلحاقي بزمرة الداعين في ظل الحضرة السلطانية ، إلا أنه لمجرد ما قام في نفسي من الرغبة الأكيدة في الالتحاق بآبائي وأجدادي الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل الدين والوطن ودفنوا في التراب فداءً لهما ، حيث مات البعض منهم بالألغام ، ومات البعض الآخر طعيناً بالسيوف أو رمياً بالرصاص . ونزولاً على ارادة مولانا وسلطاننا وولي نعمتنا الذي أنا ربيب نعمته وألطافه الجليلة قد اخترت مع الافتخار كل هذه المشاق وعولت على تضحية نفسي ، وهي ما أملك ، في سبيل وطني وسلطاني أسوة بأجدادي .

وبينما أنا منصرف إلى ذلك إذا بجزء من تدابيري التي عرضتها يصاب بالعرقلة فرحت أمهد السبل إلى القيام بتدابير تكون لها ثمارها ، فاذا بي في الوقت الذي آن فيه جني الثمار – أحرم من كل شئ . ان كل تلك الأعمال التي قمت بها لا تستحق في نظر أى منصف سوى التقدير والتحبيذ . ولكني لا أدري لماذا – عدا عن أنها لم تقدر – قد صورت كأنها ذنوبي . ثم إنني بعد أن لقيت أنواع الحقارة والاعتقال ، بصورة تخل بالشرف العسكري قد أسند إلي أيضاً بعض المساوئ التي كانت نتيجة أخطاء الآستانة حيث قيل بطريقة غير لائقة أنها قد صدرت مني اما عمداً وإما جهلاً . إنني أرد على المعنى المقصود من لفظة عمداً ، بأنني إلى جانب تلك الخدم الصادقة التي قمت بها في كل جهة لا أملك من النقد والايراد سوى المنزل الذي يأوي عيالي وأولادي .

أما لفظة جهلاً ، ذاك التعبير الغليظ فاني أرده ، بالرجوع إلى انصاف جميع الناس .

هذا ولما كنت أساساً قد ضحيت بنفسي منذ القدم ، في سبيل الدين والوطن فاني أترك أمر بياناتي هذه إلى الهيئة المحترمة وأفوض أمري إلى عدل الله ورحمته ، وأبدي أسفي مرة أخرى لبقاء التدابير السالفة بدون فائدة وأدعو إلى الله أن تكون الانتصارات العظيمة دائماً وفي كل مكان حليفة مولانا السلطان.

٢٤ أغسطس سنة ٢٩٣ .

عبدي

الشرح والتعليق

رغم كثرة ما كتب عن الحرب التركية الروسية ، فان تلك الكتابات قد خلت من الاشارة إلى تلك الوثيقة التي تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية ، نظراً لما تزودنا به من معلومات جديدة عن سير تلك الحرب وما كان يجري فيها ، ومدى خطورة النتائج التي أدت اليها ، لا بالنسبة للدولة العثمانية فحسب بل أيضاً بالنسبة للولايات العربية الخاضعة لحكمها بشمالي أفريقيا .

وهذه الحرب تصور بحق حالة الضعف والتفكك التي كانت عليها الدولة العثمانية ، والتي تمثلت في الارتباك المالي الشديد وفي كثرة الديون وفساد الادارة بالاضافة إلى ضغط الدول الأوربية الكبرى عليها ، ولا سيما الروسيا والنمسا وألمانيا ، والتي انعكست بصورة واضحة على الجيش العثماني .

ولا يمكننا فهم مضمون الوثيقة أو أن نقف على أسباب الهزيمة التي منيت بها الدولة العثمانية بشئ من الدقة ما لم نلم بصورة سريعة وموجزة بأحوال الدولة العثمانية وقتذاك ، وهى التي لعبت الدور الرئيسي — دون شك فيما وصل اليه الجيش العثماني من ضعف .

من الناحية الداخلية كانت الدولة العثمانية — كما سبق أن أشرنا —

تعاني من أرتباك مالي ومن تراكم [1] الديون الأجنبية عليها ، نظراً لكثرة الحروب التي خاضتها سواء ضد الروسيا أو ضد ثورات الشعوب البلقانية الخاضعة لها . هذا بالاضافة إلى سوء الادارة ، وعدم الجدية في الأخذ بأسباب الاصلاح .

كان على رأس الدولة في ذلك الوقت السلطان عبد الحميد (الثاني) وكانت الدول الأوربية الكبرى قد اعتزمت عقد مؤتمر في الآستانة للنظر في المسألة الشرقية نتيجة لثورة الصرب واقتراح ما تراه من حلول وفرضها على الباب العالي . وبمناورة سياسية بارعة قام السلطان عبد الحميد باعلان الدستور العثماني الجديد في اليوم الأول لانعقاد المؤتمر ، وبهذا وجه للمؤتمر ضربة قاتلة ، إذ لم يعد لاجتماع الدول الأوربية فائدة بعد أن سوى الدستور الجديد بين الرعايا العثمانيين من أتراك وعرب وأوربيين . أى أنه قد قضى بذلك على السبب الرئيسي لثورة الشعوب البلقانية على الحكم التركي ولكن ما أن انفض المؤتمر واطمأن عبد الحميد على تدعيم مركزه الا وأوقف الدستور وحكم البلاد حكماً دكتاتورياً قائماً على الشدة والبطش وفرض [2] الرقابة الشديدة على الصحف والمجلات والكتب ، واسكات كل الأصوات المناهضة لحكمه مستغلاً في ذلك فرصة تهديد البلاد بخطر الحرب التركية الروسية .

أما من الناحية الخارجية فقد وجهت الدولة العثمانية في ذلك الوقت بتيارين قوميين : التيار الأول وتمثله حركة الجامعة الصقلبية Pan Slavism التي نشأت كفكرة سياسية في الروسيا والبلدان الصقلبية المجاورة لها من دول شرق أوربا . وكان هدفها ضم صقالبة شرق أوربا على اختلاف

---

(١) بلغت الديون ٢٥٠ مليون جنيه مما اضطر الدولة العثمانية في ١٨٧٥ ، الى اعلان عجزها عن سد الديون . د

(٢) محمد محمود السروجي : مصر والمسألة الشرقية ص ٢١٣ .

حضاراتهم ومذاهبهم الدينية في كتلة حضارية وسياسية واحدة تحت زعامة الروسيا للتخلص من السيطرة التركية ومن النفوذ النمسوي [1] . وقد عانت الدولة العثمانية الشئ الكثير من تحريض الروسيا لولايات البلقان الخاضعة للحكم التركي ، وتملقها اياها عن طريق ترديد أفكارها القومية ، ومناداتها لشعوب تلك الولايات بالأخوة الصغار [2] . وما دفعها لذلك – في حقيقة الأمر – إلا سعيها الدائب المستمر للوصول إلى المضايق تحت ستار من الآمال والمتطلعات القومية والعنصرية [3] .

أما التيار الثاني فهو تيار حركة الجامعة الجرمانية الذي كان يهدف إلى تكوين وحدة سياسية تحت زعامة ألمانيا للوقوف أمام تحديات حركة الجامعة الصقلبية وفرنسا من جهة ، ولبسط سيطرتها على أوساط أوربا ودفع الاتراك العثمانيين خارج القارة الاوربية من جهة أخرى .

فمصير الدولة العثمانية ، بل مصير الولايات العربية الخاضعة لحكمها كان مهدداً من قبل مستشار ألمانيا بسمارك الذي كان يعتنق « سياسة التعويض والاستصلاح » . أى سياسة استرضاء الدول الأوربية الكبرى عن طريق تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية فيما بينها ، حفاظاً على السلام الأوربي ، وبالتالي على تفوق النفوذ الالماني في أوربا . ومن ثم نجده يشجع كلاً من انجلترا وفرنسا على الاتجاه شطر أفريقيا . فيمكن لانجلترا أن تحتل مصر ، ولفرنسا أن تضع يدها على تونس . كما يمكن استرضاء ايطاليا باحتلال ليبيا . لا سيما وأن ايطاليا كانت تتطلع إلى ممتلكات الدولة العثمانية في شمال أفريقيا . ومهدت لذلك عقد اتفاق تجاري معها في ١٠ يوليو ١٨٦١ منحها الحق في التمتع بالامتيازات الأجنبية في ممتلكات الدولة

---

١ – المصدر السابق ص ١٢٧ .

٢ Summer; Survey of Russian History, p. 20.

٣ – جرانت وتمبرلي : اوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين . ص٨

وبالتسهيلات في شئون التجارة والملاحة[1] .

كما كانت الولايات العربية مهددة أيضاً بنظرية[2] جلادستون زعيم الاحرار في انجلترا ، والذي كان يطالب الحكومة الانجليزية بتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية ، بضرورة اعادة النظر في سياسة حكومته التقليدية القائمة على المحافظة على كيان تلك الدولة .

فالدولة العثمانية اذاً كانت هدفاً لكلا الحركتين ، فلا غرابة اذا ما احتضنت حركة الجامعة الاسلامية لتدفع عن نفسها خطر الكتلتين الشرقية والغربية . فحركة الجامعة الاسلامية التي تبنتها الدولة العثمانية كانت حركة دفاعية وليست هجومية . فهى رد فعل طبيعي ومنطقي للحركتين السابقتين العدوانيتين . بل ان هذه الحركة قد حفظت للدولة العثمانية نفوذها في شمالي افريقيا في مناطق لم يكن لها نفوذ سياسي حقيقي فيها .

واذا كانت الدولة العثمانية ـ كما بينا ـ غير مستعدة لخوض مثل تلك الحرب ، فما هى الاسباب التي أدت إلى قيامها ؟

للاجابة على هذا السؤال يجب أولاً الوقوف على الاوضاع الداخلية في الدولة العثمانية . تلك الاوضاع التي جعلت دخولها الحرب أمراً لا مفر منه . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى دراسة الموقف الدولي في ذلك الوقت ، ومواقف الدول الاوربية الكبرى على وجه الخصوص . وهو الذي يرجع اليه الفضل الاكبر في تهيئة الظروف الدولية لقيام تلك الحرب .

من ناحية الاوضاع الداخلية : ـ

أولاً : إن ما ذكره عبدي باشا عن استعداد دولته للحرب ، في معرض

---

١ ـ صفوت ، محمد مصطفى : الاحتلال الانجليزي ... ص ١٩

٢ ـ السروجي ، محمد محمود : تاريخ اوربا الدبلوماسي ص ٧٢

دفاعه عن نفسه يمثل واقع الدولة خير تمثيل . فيقول « اننا لم نختر الحرب اعتماداً على ما لدينا من القوات ، وأملاً في الانتصار على العدو . وانما اخترنا الحرب حتى النهاية لمجرد المحافظة على شرف الدولة وكرامتها ». ومعنى هذا أن الدولة العثمانية — نظراً لظروفها المالية [1] السيئة — لم تكن مستعدة لخوض الحرب ، وانما دخلتها « لمجرد المحافظة على شرف الدولة وكرامتها » فمسألة الانتصار لم تكن في الحسبان .

ثانياً : وهو ما لم يذكره عبدي باشا أن السلطان عبد الحميد الذي اضطر مرغماً إلى اعلان الدستور العثماني الجديد وقتئذ تحت ضغط مدحت وانصاره من الأتراك الاحرار ، كان يتحين الفرص المواتية لوأد هذا الدستور ، ولم يجد فرصة أفضل من تهديد الروسيا لممتلكاته ليتخذها ذريعة لتحقيق مآربه ، فزج بدولته في تلك الحرب . وفي ظل الاحكام العسكرية استطاع في ١٣ فبراير ١٨٧٨ ايقاف الدستور بصفة مؤقته ، والغاء البرلمان التركي والتخلص من الاحرار ، وفرض حكم الارهاب . الذي دام قرابة الثلاثين عاماً .

ثالثاً : ان الدولة العثمانية لم تكن تعتمد على قوتها وحدها لدفع الخطر الروسي عن حدودها ، ولكنها كانت تعتمد إلى حد كبير — على تدخل [2] الحكومة الانجليزية إلى جانبها في الحرب . وكانت مطمئنة لذلك . فسياسة الحكومة الانجليزية التي سارت عليها طوال الثلاثة الارباع الاولى من القرن التاسع عشر ازاء الدولة العثمانية هى سياسة المحافظة على كيان تلك الدولة ، وعدم السماح للروسيا بالوصول إلى منطقة المضايق ومنها إلى البحر [3] المتوسط ، لأن ذلك يتعارض مع مصالحها في شرق

---

١ — جرانت وتمبرلي : أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ج٢ص ١٣

٢ — السروجي ، محمد محمود : مصر والمسألة الشرقية ص ١٨٦ ، ١٨٧

٣ D.D.F. 1ère serie vol. II, p. 5. Le Duc Décazes, Ministre des Affaires Etrangères, à M. Marquis d'Harcourt, Amb. de France à Londres. no. 5, Paris Aout, 1878.

هذا البحر . وقد وجدنا في حرب القرم المثـــل على ذلك . اذ هبت الحكومة الانجليزية لنجدة الدولة العثمانية وحمايتها من الهزيمة أمام الروس ولكن وقوف الحكومة الانجليزية موقف الحياد من الحرب التركية الروسية (٧٧– ١٨٧٨) – للظروف الدولية التي سنفصلها – قلب الخطة العثمانية رأسا على عقب .

أما من الناحية الثانية ، أى من ناحية موقف الدول الأوربية الكبرى وهو الذي يمثل الموقف الدولي بصفة عامة ، فنجد أن الحكومة الروسية كانت راغبة في الحرب ، وتعمل جاهدة على قيامها . ولكنها في نفس الوقت تخشى أولاً تدخل الحكومة الانجليزية . وثانياً كانت تريد الحصول على موافقة الحكومتين النمسوية والفرنسية على ذلك ، أو وقوفهما عـــلى الحياد في حالة قيام حرب بينها وبين الدولة العثمانية .

أما المانيا فكان موقف مستشارها بسمارك معروف ، وهو تقسيـــم ممتلكات الدولة العثمانية بين الدول المعنية بالأمر دون حرب . واذا لم يكن هناك بد من قيامها فيجب أن تكون حرباً اقليمية محدودة[١] .

كان على الحكومة الروسية اذاً أن تقوم بعزل الدولة العثمانية عـــن دول أوربا قبل الدخول في حرب معها ، ولا سيما انجلترا . ولذا سارت على سياسة اشراك الدول الاوربية الكبرى معها وخصوصاً انجلترا – في كل الخطوات السياسية التي تتخذ لحل النزاع . حتى اذا ما رفضت الدولـــة العثمانية قبول ما تقرره تلك الدول بما فيها انجلترا ، أصبح موقف تلك الدول حرجاً اذا ما أرادت الدفاع عن الدولة العثمانية بعد هذا الرفض وهذا ما حدث بالفعل .

وتفصيل ذلك أنه عندما ثارت ولايات الصرب والبوسنة والهرســـك

---

١ D.D.F. 1ère serie vol. II, p. 165, M. de Gontaut-Biron, Amb. de France à Berlin, à M. Le Duc Décazes no. 162, Paris 9, Mai 1877

والحبل الأسود على الدولة العثمانية بتحريض من الحكومة الروسية ، وهى الثورة التي أدت إلى الحرب التركية الروسية موضوع البحث أسهمت الحكومة الروسية مع الدول الاوربية المعنية بالأمر في وضع مقترحات لتسوية النزاع بالطرق السلمية عرفت باسم « مذكرة الكونت اندراسي » نسبة إلى وزير خارجية النمسا ، ووافقت حكومات انجلترا وفرنسا والمانيا وايطاليا عليها . بالاضافة إلى الحكومة النمسوية [1] .

كانت الحكومة الروسية تود في قرارة نفسها أن ترفض الدولة العثمانية تلك المقترحات لتتخذ من هذا الرفض ذريعة للتدخل العسكري لمناصرة دويلات البلقان [2] الثائرة .

ونظراً لعدم ملاءمة الظروف الدولية المحيطة بالدولة العثمانية حينئذ قبلت [3] تلك المقترحات التي ستكون أساساً لفض النزاع . وبذلك اسقط في يد الحكومة الروسية . ولكنها لم تيأس فعملت على عرقلة تنفيذها عن طريق عدم اتاحة الفرصة للدولة العثمانية لوضعها موضع التنفيذ .

لم تعمل تلك المذكرة على تهدئة الحال أو أن تضع حداً لاستعدادات الطرفين للحرب . بل على العكس من ذلك فقد زاد الموقف توتراً نظراً لعدم خلوص النية ، « ولا سيما من قبل الروسيا التي كانت تود في قرارة نفسها ألا ينجح الكونت اندراسي في مساعيه السلمية حتى تتاح لها

---

١ D.D.F. 1ère série vol. II, p. 40. Duc Décazes, à M. Le Marquis d'Harcourt Amb. de France à Londres, no. 32, Paris 21, Jan. 1876.

٢ D.D.F. 1ère série vol. II, p. 37, M. de Bourgoing, Amb. de France à Constantinople, à M. Le Duc Décazes, no. 27 Pera.

٣ يذكر المؤرخان جرانت وتمبرلي في كتابهما (اوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين) حـ٢ ص ١٤ تعليقاً على قبول الدولة العثمانية لمذكرة اندراوس بأن « من المحقق تماماً أن هذه الحكومة لم تكن تعتزم تنفيذ الا صلاحات المقترحة في المذكرة ، بل على النقيض ، كان العزم مقصوداً على ارهاب الرعايا المسيحيين بالمذابح والضعف «وفي هذا القول بعض التجني وسوء الظن» .

الفرصة للتدخل في صالح الثوار[1] .» .

أدى الموقف المتفجر في البلقان إلى سعى جورتشكوف وزير خارجية الروسيا والكونت اندراسي وزير خارجية النمسا والمستشار الالماني بسمرك إلى الاجتماع في برلين (مايو ١٨٧٦) دون اشتراك الحكومة الانجليزية . واتفق الثلاثة على مقترحات من[2] وحى وزير الخارجية الروسية ، سميت بمذكرة برلين Berlin Memorandum ، وحصلوا على موافقة فرنسا وايطاليا عليها .

وتنص المقترحات على ايقاف العمليات الحربية بين الدولة العثمانية والثوار في البوسنه والهرسك لمدة شهرين تجري خلالها مفاوضات للوصول إلى صلح بينهما . على أن تتضمن الاسس التي تقوم عليها المفاوضات تنفيذ ما جاء بمذكرة اندراسي السابقة من اصلاحات ، وأن يشرف على هذه العملية قناصل الدول الكبرى . وكذلك تركيز القوات العثمانية في مراكز معينة ، وغير ذلك من الاجراءات التي توسع من سلطة تلك الولايات في حكم نفسها .

وعندما عرضت تلك المقترحات على الباب العالي رفضها اعتماداً على عدم اشتراك انجلترا في وضعها أو الموافقة عليها .

كانت الحكومة الروسية حريصة على اشعال الموقف بمختلف السبل وذلك لخلق المبررات لتدخلها العسكري . فأوعزت[3] إلى البلغاريين للتحرش بالموظفين الاتراك وبالسكان المسلمين في احدى القرى ببلغاريا فنشأ عن ذلك مذبحة كبيرة كان مسرحها المنطقة الجبلية حول بلدة ،

---

١ D.D.F. 1ère série vol. II, p. 41, M. de Ring, chargé d'Affaire de France à Vienne, à M. Le Duc Décazes, no. 33 Vienne 6 Janv. 1876

٢ Buckle, The Life of B. Disraeli, vol. II, p. 894.

٣ المصدر السابق ص ٩١٣

فيليبوبوليس .

عزمت الدولة العثمانية على استخدام القوة لتأديب الثوار ، ولحماية موظفيها ورعاياها من المسلمين . ونتج عن ذلك قتل عدة آلاف من البلغاريين قدرتها بعض المصادر باثنتي عشرة ألف نسمة [1] . وبالغ البعض الآخر فقدرهم بأكثر من عشرين ألف نسمة [2] . وأثار جلادستون زعيم المعارضة في انجلترا وقتئذ ثورة عنيفة ، ونشر مقالاً مثيراً في هذا الموضوع تحت عنوان « الفظائع البلغارية والمسألة الشرقية » ، ندد فيه بالاتراك العثمانيين وطالب صراحة بطردهم كلية من أوربا ، بل طالب دزريلي رئيس الوزارة الانجليزية بتغيير سياسة انجلترا ازاء الدولة العثمانية ولم يرتفع صوت واحد ليقرر بأن ما حدث كان نتيجة لهجمات البلغاريين على المسلمين الآمنين وقتلهم حول بلدة فيليبوبوليس .

ولكن دزريلي – رغم ثورة الرأى العام الانجليزي ضد الدولة العثمانية لم يجد في هذا الحادث مبرراً لتغيير سياسة انجلترا ازاء تلك الدولة . تلك السياسة الرامية إلى المحافظة على كيانها ، لأنه كان ما يزال يؤمن بجدوى وجود تلك الدولة للمحافظة على المصالح الانجليزية في شرق البحر المتوسط ولكن تلك المذابح افقدت الدولة العثمانية – بحق عطف الرأى العام الإنجليزي بحيث أصبح من العسير على الحكومة الانجليزية أن تتدخل لصالحها . ومع ذلك ، فليس معنى هذا أن تسلم للروسيا بمطامعها في الممتلكات العثمانية [1] .

---

١ المصدر السابق ص ٩١٩ وجرانت وتمبرلي : أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين حـ – ٢ ص ١٤ .

٢ Malet, M.A., Histoire Général (La Politique Europienne jusqu'au Traité de Berlin, p. 418.

٣ السروجي ، محمد محمود : تاريخ اوربا الدبلوماسي ص ٧٢

وأمام تجدد الاعمال الحربية من جانب الدولة العثمانية في الصرب والجبل الاسود ، وأمام الخسائر التي منيت بها ولاية الصرب ، وتهديد الروسيا بالتدخل ، طلبت الحكومة الانجليزية من الدولة العثمانية عقد هدنة لمدة شهر لاتاحة الفرصة للدول الاوربية الكبرى لعقد مؤتمر للتشاور فيما بينها للوصول إلى حل للأزمة [١] . وأنذرتها بأنه اذا لم تقبل الهدنة فانها لن تتمكن من مساعدتها .

وقد رضيت الحكومة النمسوية بعقد الهدنة ، على أمل أن ينجح المؤتمر في ايجاد حل للأزمة ، وبذلك تتجنب الدولة التعرض لهزات عنيفة نتيجة انحياز رعاياها من الصقالبة الخاضعين لحكمها إلى جانب الروسيا في صراعها مع الدولة العثمانية [٢] .

كذلك كانت فرنسا توافق على وجهة نظر انجلترا في ضرورة سيادة السلام في تلك المنطقة عن طريق التفاهم والاتفاق بين الدول الكبرى . مع اتاحة الفرصة للدولة العثمانية في الوصول إلى تفاهم مع ولاياتها الثائرة [٣] .

أما الروسيا فقد وقفت موقفاً صلباً من مسألة عقد المؤتمر اعتماداً على تأييد ألمانيا لسياستها ازاء الدولة العثمانية [٤] . ولذا اعلنت بأنه اذا لم ينجح المؤتمر في ارغام الدولة العثمانية على تحسين أحوال الرعايا المسيحيين الخاضعين لحكمها ، والقيام بالاصلاحات المطلوبة ، فانها ستعتمد على قوتها وحدها في تحقيق ذلك .

---

١ D.D.F. 1ère série vol. II, p. 98. Le Duc Décazes, aux Ambassadeurs de France à Berlin, Vienne, Rome, Paris, 5 Août 1876.

٢ D.D.F. 1ère série vol. II, p. 101. Le Duc Décazes, aux Ambassadeurs de France à Berlin, Vienne, St. Petersbourg, Rome no. 101, Paris, 2 Août 1876.

٣ D.D.F. 1ère série vol. II, p. 105. Le Duc Décazes, à M. de Bourgoing Ambassadeurs de France à Constantinople no. 104, Paris, 27 Août 1867.

٤ D.D.F. 1ère série vol. II, p. 129. M. de Bourgoing, Amb. de France à Constantinople, à M. Le Duc Décazes, no. 126, Pera, 25 Dec. 1876.

مؤتمر الآستانة .

قبلت الحكومة الانجليزية عقد المؤتمر بالآستانة دون اشتراك الدولة العثمانية كطلب الروسيا . ولكنها اشترطت ألا تسعى أى دولة من الدول في تحقيق اطماع خاصة لها من وراء انعقاد المؤتمر [1] . والحقيقة أن كل الدول المشتركة في المؤتمر – فيما عدا ألمانيا – كانت تسعى إلى تحقيق مطامع خاصة من وراء هذا الاشتراك .

بدا اختلاف وجهات نظر الدول الاوربية الكبرى واضحاً خلال انعقاد المؤتمر ، ولا سيما بين وجهتي نظر الروسيا وانجلترا . اذ كانت الروسيا تتمسك بضرورة اللجوء إلى استخدام القوة ضد الدولة العثمانية اذا ما رفضت قبول قرارات المؤتمر ، معتمدة في ذلك على تأييد المانيا من جهة وتأييد النمسا من جهة أخرى بعد أن عقدت معها معاهدة سرية (١٥ يناير ١٨٧٧) توافق فيها على احتلالها للبوسنه والهرسك في حالة وقوفها على الحياد في الحرب المتوقعة بينا وبين تركيا [2] .

لم يطل الخلاف بين الدول الكبرى حول هذه المنطقة ، فاتفقوا فيما بينهم على بعض القرارات التي تمنح البوسنة والهرسك استقلالاً ادارياً وبلغاريا استقلالاً ذاتياً ، وتعديل حدود الجبل الاسود والصرب لصالحها

---

١ D.D.F. 1ère série vol. II, p. 107. Le Marquis, d'Harcourt, Ambassadeur de France à Londres, à M. Le Duc Décazes, no. 107 Londres. Nov. 1876.

٢ السروجي : تاريخ اوربا الدبلوماسي ص ٦٧

وبعض الامتيازات الاخرى . ثم قدمت تلك القرارات إلى الباب العالي الذي رفض قبولها ، مع تمسكه بمذكرة اندراسي السابق تقديمها .

ثارت الحكومة الروسية لهذا الرفض ، واعلنت أن أى عدوان يقع على احدى ولايات البلقان لا يعتبر عدواناً على الروسيا وحدها ، وانما يعتبر عدواناً على دول أوربا المسيحية [١] جميعها . ولكن رغم موقف التأييد للحكومة الروسية من جانب المانيا والنمسا ، فانها لم تجرؤ على اعلان الحرب على الدولة العثمانية دون موافقة انجلترا — أو على أقل تقدير — دون وقوفها على الحياد . ولذا بذلت جهود جديدة قام بها السفير الروسي في لندن (شوڤالوف) لدى الحكومة الانجليزية لاشراكها في وضع مشروع بروتوكول — كانت تعلم مقدماً رفض الدولة العثمانية له — وذلك لتقديمه [٢] للباب العالي كمحاولة أخيرة لتجنب الحرب .

نجح السفير الروسي في وضع المشروع المشترك مع الحكومة الانجليزية ثم حصلا على موافقة الدول المشتركة في المؤتمر عليه [٣] . وعندما قدم المشروع إلى السلطان العثماني أصر على الرفض [٤] ، لأنه اعتبر المشروع ماساً بحقوقه الشرعية . ويمكننا القول إن الباب العالي قد جانبه الصواب في هذا الرفض ، فلم يقدر صعوبة موقف الحكومة الانجليزية وحرجه اذا ما ارادت أن تقف إلى جانبه في حالة نشوب الحرب بعد أن رفض مشروعاً أقرته ووافقت عليه .

---

١ D.D.F. 1ère série vol. II, p. 137. M. Bourgoing, Amb. de France à Constantinople, à M. Le Duc Décazes, no, 135 Pera, 20 Jan. 1877.

٢ D.D.F. 1ère série vol. II, p. 148. Le Marquis d'Harcourt, Amb. de France à Londres, à M. Le Duc Décazes, no. 146 Londres, 16 Mars 1877.

٣ D.D.F. 1ère série vol. II, p. 153. Le Duc Décazes, à M. de Mouy, chargé d'affaires de France à Constantinople, no. 151, Paris, 1er Avril 1877.

٤ D.D.F. 1ère série vol. II, p. 154. M. de Moüy, chargé d'affaires de France à Constantinople, à M. Le Duc Décages, no. 152 Péra, 10 Avril 1877.

وبهذا الرفض استطاعت الحكومة الروسية أن تصل في نهاية الأمر إلى هدفها ، الا وهو ابعاد انجلترا عن الحرب الوشيكة الوقوع وهو ما كانت تتمناه . ولم يكن هذا يخاف على الحكومة الانجليزية .

أما فرنسا فكان يهمها حينئذ الحفاظ على صداقة الروسيا ، وعدم اغضاب انجلترا في نفس الوقت . ولذا آثرت الحياد في حالة حدوث حرب بين الروسيا والدولة العثمانية .

لم تحاول الحكومة الروسية اضاعة الوقت بعد أن وصلت إلى اهدافها السياسية ، فبعثت بمنشور إلى الدول الاوربية الكبرى التي اشتركت في مؤتمر الآستانة وفي اصدار بروتوكول لندن تعلن فيه أن رفض الدولة العثمانية للبروتوكول قد جعلها في حل من الدخول في مفاوضات جديدة معها [1] . وأعقبت تلك الخطوة باعلان الحرب على الدولة العثمانية في ٢٤ ابريل سنة ١٨٧٧ .

لم تفعل انجلترا ازاء اعلان الروسيا الحرب على الدولة العثمانية سوى ارسال اللورد دربي وزير الخارجية الانجليزي خطاب احتجاج إلى الحكومة الروسية يحتج فيه على نقض الحكومة الروسية شروط معاهدة باريس (٣٠ مارس سنة ١٨٥٦) التي وقعتها الروسيا والدول الاوربية الكبرى ، والتي تعهدت فيها تلك الدول باحترام استقلال الدولة العثمانية والمحافظة على كيانها . وأن اقدام الروسيا على استخدام القوة دون الرجوع إلى الدول الموقعة على المعاهدة سالفة الذكر يعد خرقاً لنصوصها ،.

ونظراً لعدم رغبة انجلترا دخول الحرب استقر رأيها على اتخاذ موقف الحياد بشرط ألا تتعرض مصالحها في منطقة الشرق الادنى للخطر .

---

١ D.D.F. 1ère série vol. II, p. 158. Le Général Le Ilô, Amb. de France à St. Petersbourg, à M. Le Duc Décazes, no. 155 St. Petersbourg, 16 Avril 1877.

لا سيما وأن الدولة العثمانية كان يخضع لحكمها الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية ومصر وليبيا . وأن اعلان الحرب عليها يخول للحكومة الروسية مهاجمتها في أى بقعة خاضعة لها بما في ذلك الولايات العربية المشار اليها .

كان الخطر اذاً على تلك الولايات العربية يهم انجلترا إلى حد كبير ولذا يعلن اللورد دربي وزير خارجية انجلترا في ٦ مايو سنة ١٨٧٧ عن حياد انجلترا في هذا الصراع طالما كانت مصالحها في منطقة الشرق الادنى غير معرضة للخطر . وفي نفس الوقت حذر الحكومة الروسية من التعرض لقناة السويس أو الخليج العربي أو منطقة المضايق لما لانجلترا من مصالح حيوية [١] فيها . وركزت بريطانيا تحذيرها بصفة خاصة على التعرض لحرية الملاحة في قناة السويس . وأوضحت بما لا يدع مجالاً للشك – بأن أى هجوم على مصر التي تعد جزء من ممتلكات الدولة العثمانية المحاربة ، سيرغم انجلترا على تغيير موقف الحياد ، لأنها ستعتبره عملاً عدائياً موجهاً ضدها [٢] .

ولما كانت الحكومة الروسية حريصة على كسب رضاء انجلترا في هذه الفترة الحرجة التي تمر بها فقد طمأن وزير خارجيتها جورتشكوف ، وزير الخارجية الانجليزي بأن حكومته لا ترغب في محاصرة قناة السويس أو تعطيلها أو تهديد الملاحة فيها ، وأنها لن تتعرض لمصر تحت ستار العمليات الحربية . كما أنها لن تتعرض لمدينة الآستانة أو المضايق أو الخليج العربي طالما حافظت انجلترا على موقف الحياد [٣] .

---

١ Buckle, The life of B. Disraeli, vol. II, p. 1007.

٢ D.D.F. 1ère série vol. II, p. 175. Duc Décazes à M. Le général Flô, Amb. de France à Petersbourg, Paris, 21 Mai, 1877.

٣ D.D.F. 1ère série vol. II, p. 185. Le général Flô, Amb. de France à Petersbourg, à M. Le Duc Décazes, no. 182, St. Petersbourg, 9 Juin 1877.

ورغم هذه التوكيدات من جانب الحكومة الروسية فقد قامت انجلترا باعداد قطع من اسطولها وتعبئة عدد كبير من الفرق العسكرية استعداداً لكل الاحتمالات . كما قامت مصر من جانبها ببث الالغام في مدخلي القناة ووضع قطع من المدرعات لحمايتها . كما أعدت قوة حربية للسهر على حراسة القناة ، وحمايتها تحت اشراف ضباط انجليز ارضاءً للحكومة الانجليزية [1] .

ومما تجدر الاشارة اليه أن مصر تعرضت في ذلك الوقت لضغط [2] وتحذير قنصلي فرنسا وروسيا بمصر من الاستجابة إلى مطالب الدولة العثمانية في ارسال قوات عسكرية مصرية لمساعدتها ، وأوضحا أن أية مساعدات ترسل للباب العالي ستقابل بمحاصرة الشواطئ المصرية من قبل الاسطول الروسي .

وفي حقيقة الأمر أن الحرب التركية الروسية قد وجهت اهتمام انجلترا إلى مصر بصفة خاصة وإلى منطقة الشرق الادنى بصفة عامة . ويتضح ذلك من الخطاب الذي أرسله اللورد ليونز سفير انجلترا في باريس إلى اللورد درابي وزير خارجيته في ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٧ يشير فيه إلى أن الحرب التركية الروسية ستؤدي حتماً إلى تغيرات كبيرة في منطقة الشرق الادنى ، ويبين بأن مصالح انجلترا الحيوية تتطلب منها اتخاذ تدابير معينة ازاء مصر والبلدان العربية الأخرى التي لا تدخل في نطاق النفوذ الفرنسي وأن انجلترا يجب ان تعتمد على قوتها البحرية في هذا السبيل [3] . أى أن سفير انجلترا في باريس كان يشجع حكومته على الاقدام على تحقيق

---

١ محفظة ٢٨٥ عابدين (تركي) برقية من حضرة الخديوية الى طلعت باشا في (٢٣ ربيع ثان ١٢٩٤) مايو ١٨٧٧ .

٢ F.O. 27-2229 Lord Lyons to the Earl of Derby, no. 244, Paris, 25 April 1877.

٣ F.O. 27-2229 Lord Lyons to the Earl of Derby, no. 542 Secret Extract. Paris 26 Juin 1877.

مصالحها في مصر وفي البلاد العربية الأخرى التي لا تدخل في دائرة نفوذ فرنسا .

وكان على مصر في هذه الظروف القاسية التي تمر بها الدولة العثمانية أن تعمل على كسب صداقة انجلترا لدرء الأخطار المحيطة بها والمحتملة اذا ما تعرضت الدولة العثمانية للتفكك . وكانت تعلم بأن استقلالها عنها — فيما لو أسفرت الحرب عن هزيمتها وتصفية ممتلكاتها — معرض للخطر . وأن بقاءها تحت السيادة العثمانية الاسمية خير ضمان لها من أطماع الدول الاوربية . لأن مصر لن تستطيع أن تدافع عن هذا الاستقلال أمام تلك الأطماع .

ولكن سياسة التقرب من انجلترا وكسب رضاها التي سار عليها والي مصر اسماعيل مع علمه بنواياها الاستعمارية إزاء مصر قد عجل بوقوعها تحت الحكم الانجليزي . ومن ثم وقوع غيرها من الدول العربية تباعاً مثل تونس وليبيا ومراكش .

الحرب

نعود إلى مناقشة ما ورد في الوثيقة بشأن الاسباب التي أدت إلى هزيمة الدولة العثمانية في تلك الحرب رغم الحشود الضخمة التي حشدتها لهذا الغرض . كان على الروسيا أن تحارب الدولة العثمانية في جبهتين [1] : الجبهة الأولى ، وهى الجبهة الرئيسية ، وقد حشدت فيها جيشاً يتكون من ٢٥٠,٠٠٠ جندي تحت قيادة الدون نيقولا العظيم . بالاضافة إلى انضمام الجيش الروماني اليه ويبلغ ٦٠,٠٠٠ مقاتل .

أما الجبهة الثانية فهى الجبهة الآسيوية ، أى جبهة القوقاز ، وقد

---

١ — محفظة ١٦٠ عابدين (ملف طلعت باشا) في ٢١ شعبان ١٢٩٤ هـ. (اغسطس ١٨٧٧)

وضعت فيها ٦٠,٠٠٠ مقاتل تحت قيادة الجنرال لوريس مليكوف Loris Melikof.

أما الجانب التركي فقد حشد في الجبهة الاوربية ١٧٠ طابوراً (حوالي ١٧٠,٠٠٠ جندي) تحت قيادة عبد الكريم نادر باشا (عبدي باشا). فضلاً عن قوة احتياطية تقدر بـ ٤٠,٠٠٠ مقاتل. كذلك زودت قوة نهر الطونة البحرية بست مدرعات وأربعة طرادات وأربع قرويت، تحت قيادة محمد علي باشا. وكان بالنهر ثمانية وابورات للادارة النهرية[1].

وفي ميدان القوقاز (الميدان الآسيوي) وضعت جيشاً قوامه ٥٩,٠٠٠ مقاتل من المشاة و ٤٠٠٠ من الفرسان تحت قيادة الغازي مختار باشا. وجيش آخر يتألف من ٤٠,٠٠٠ مقاتل.

عبرت القوات الروسية حدود الدولة العثمانية ودخلت ولايتي الافلاق والبغدان (رومانيا) حيث انضم اليها الجيش الروماني (٦٠,٠٠٠ مقاتل) وأخذت القوات الروسية الرومانية تتمركز في مواقع معينة شمال نهر الطونة في محاولة لعبوره. وفي أواخر يونيه ١٨٧٧ تمكن جزء من الجيش الروسي من عبور النهر بالقرب من جالاتز (قلاص).

على أن هذه المحاولة لم تكن بالضخامة التي تمت بها المحاولة الثانية حيث استطاعت قوات روسية كبيرة العدد تقدر بـ ٢١,٠٠٠ مقاتل من عبور النهر في ٢٧ يونيه ١٨٧٧ عند موقع زيمينيجه أمام مدينة زشتوى بعد معركة دامت أربع عشرة ساعة.

وحدث هذا في نفس الوقت الذي كان فيه القائد العام للجيوش التركية عبد الكريم نادر (عبدي) قابعاً في معسكره بمدينة شمنى «لا يبدي حراكاً ولا يخرج من خيمته إلا في النادر، غير مهتم بأمر القتال

---

١ – اسماعيل سرهنك: حقائق الا خبار عن دول البحار. جـ١ ص ٧٣٣

كما يجب ، ويصرف أوقاته في أمور لا فائدة منها تقريباً[1] » .

أما عن كيفية عبور النهر من الموقع المقابل لزشتوى فيرجع إلى اسباب أربعة :

الأول : قلة الحامية العثمانية الموجودة به رغم أهميته .

والثاني : انه في مواجهة هذا الموقع توجد منطقة تغمرها المستنقعات والبرك . وقد ظن القائد العثماني خطأ أن القوات الروسية لن تتمكـــن من العبور من هذا الموقع لوجود تلك المستنقعات التي تعتبر من الناحية الفنية غير ملائمة للعبور .

والثالث : هو عدم استطاعة قوات موقع روسجق القريب تقديم العون الكافي الوقت المناسب .

والسبب الرابع : هو عدم اتخاذ القيادة التركية اجراءات سريعة لتقويـــة موقع زشتوى بعد أن اتضح لها من مناورات العدو أنه يريد العبور من هذا الموقع .

وقد فطنت القيادة الروسية لنقطة الضعف هذه في خط الدفاع العثماني فاستغلتها حسن استغلال .

ويبدو أن نقل حسين باشا قائد اسطول الطونة من مركزه قبيل نشوب الحرب ، وهو الرجل الذي خبر هذا النهر « منذ عشرين سنة ، وله المام تام بتلك الجهات ومعرفة المواقع التي يمكن للعدو العبور منها مما يمكن لقائد الجيوش أن يستشيره في هذه الأحوال[2] . » قد أربك القائد العام عبد الكريم نادر الذي كان يشرف على القيادة البحرية أيضاً ، فلم يستطع

---

١ – المصدر السابق ص ٦٣٧ .

٢ – المصدر السابق ص ٦٣٧ .

أن يتصرف بحكمة وسرعة ودراية في الوقت المناسب . واعتمد على تعيين خلف لقائد البحرية المنقول للقيام بما كان يجب عليه هو أداءه في الوقت الملائم وبالسرعة التي يتطلبها الموقف .

وترتب على ذلك أيضاً أن القوات الروسية أخذت تقوى استحكاماتها العسكرية على النهر ، فأصبحت قطع الاسطول العثماني الصغيرة الحجم محصورة في مكانها ولا تستطيع حراكاً [1] . وكان ذلك نتيجة طبيعية لخلو نهر الطونة من الموانى الحصينة التي يمكن أن تلجأ اليها السفن العثمانية عند الحاجة . ولذا بقى الاسطول العثماني عديم الجدوى ، ولم يحدث التعاون المطلوب بين القوات البرية والبحرية .

هذا بالاضافة إلى أن قائد اسطول الطونة الجديد محمد عارف باشا الاقسرايلي الذي عين بدلاً من القائد السابق ، « لم يسبق له سفر في نهر الطونة قط [2] . » وكان لا بد له من وقت لدراسة شواطئ النهر واستحكاماته قبل أن يقوم بأى عمل ذى قيمة ، وما كان الوقت بطبيعة الحال يسمح له بذلك .

ومن الاسباب التي أدت إلى الهزيمة أيضاً تشتت القوات التركية بين الصرب والجبل الاسود واليونان في جبهة عريضة . وترتب على هذا التشتت أن المواقع الهامة المواجهة للقوات الروسية لم تتركز فيها قوات كافية لمواجهة أى هجوم عليها . ولذا عندما سقطت تلك المواقع الهامة اندفعت القوات الروسية بسرعة كبيرة مخترقة البلقان في طريقها إلى الآستانة .

كذلك لا ننسى أن عبور القوات الروسية نهر الطونة من موقعين قد

---

١ – محفظة ١٦٠ عابدين (ملف طلعت باشا) في ٢ شعبان ١٢٩٤ هـ.

٢ – اسماعيل سرهنك : حقائق الاخبار ... جـ١ ص ٧٣٦

أحدث موجة من الذعر عمت الدولة العثمانية ، وكان لها أثرها الواضح في تخبط القيادة التركية ، وفي تدخل غير المسئولين فيها . مما كان له أسوأ الأثر على سير العمليات الحربية .

بل لقد بلغ من تخبط الحكومة العثمانية وعدم التمييز بين من أحسن ومن أساء أن عثمان باشا نجيب قائد حامية بلونه الذي صمد أمام القوات الروسية وكبدها الآلاف من القتلى لمدة شهور . والذي يعد من أبرز القواد الذين ابلوا بلاءً حسناً في تلك الحرب قد قدم للمحاكمة العسكرية وصدر الحكم بنفيه خارج البلاد . وأخيراً فان ظروف تلك الحرب كانت في صالح الروسيا إلى حد كبير مما ساعدها على النزول إلى ميدان القتال بكامل قواها العسكرية بعد أن اطمأنت إلى موقف الدول الاوربية الكبرى منها .

نهاية الحرب

وعندما اتخذت القوات الروسية طريقها نحو أدرنه اتصلت الحكومة الفرنسية بالحكومة الانجليزية تبلغها بأن الوقت قد حان للتوسط في النزاع بين الجانبين المتحاربين على أساس عقد هدنة أو مؤتمر أو أى شئ آخر[1] . ولكن اللورد دربي وزير خارجية انجلترا كان يرى تدخل بلاده الا اذا سقطت أدرنه ، لأن معنى هذا أن العاصمة التركية قد أصبحت مهددة بالفعل .

وفي ٢٠ يناير سنة ١٨٧٨ سقطت مدينة أدرنه ووصلت مقدمة الجيش الروسي إلى بحر مرمرة . وحينئذ طلبت الحكومة العثمانية وقف القتال توطئة للدخول في مفاوضات بشأن الهدنة . ولكن القيصر الروسي رفض وقف اطلاق النار إلا اذا اتفق الطرفان على الهدنة[2].

---

١ D.D.F. 1er série vol. II, p. 192. Le Duc Décazes à M. Le Marquis d'Hharcourt Amb. de France à Londres, no. 190, Paris 16 Juillet 1877

٢ محفظة ٢٨٥ عابدين (تركي) برقية من طلعت باشا الى مهردار الخديو في ١٦ يناير ١٨٧٨

عندئذ وجدت الحكومة الانجليزية أن الوقت قد حان للتدخل كي تحول بين الروس والوصول إلى الآستانة . فاتفقت مع السلطان العثماني على أن ترسل بقطع من أسطولها للوقوف بالقرب من ميناء أزمير لحماية عاصمة ملكه . وكان من سياسة اللورد دربي وزير خارجية انجلترا عدم التدخل في المفاوضات الجارية بين الطرفين الروسي والتركي ، على أن يقوم بالاحتجاج على كل ما من شأنه أن يمس المعاهدات والمصالح الاوربية [١] .

مؤتمر برلين

أوضحت الحكومة النمسوية لحكومة بطرسبرج بأنها لا تعرف مدى قانونية أية معاهدة تبرم بين الطرفين المتحاربين تتعلق بمسائل الشرق الادنى التي سبق أن نظمتها معاهدات دولية سابقة دون اشتراك الدول الأوربية المعنية بالأمر . ورأت أن عقد مؤتمر لحل الأزمة الحالية هو أحسن وسيلة لتحقيق هذا الهدف . بينما عارضت ألمانيا – في أول الأمر – أى فكرة ترمي إلى عقد مؤتمر أوربي [٢] . وذلك لخشيتها من تعارض مصالح الدول المشتركة فيه ، مما قد يؤدي إلى حرب أوربية عامة ، تذهب بما لألمانيا من مركز متفوق في القارة الاوربية .

وعندما اشتد ضغط الروس على الآستانة دخلت سبع قطع بحرية انجليزية توازرها سفينتان نمسويتان بحر مرمرة رغم ارادة السلطان العثماني ووقفت على بعد ١٥ ميلاً من الآستانة . ونظراً لخشية السلطان من أن تتخذ الحكومة الروسية هذا الحادث ذريعة لاحتلال عاصمة بلاده بعث

---

١ D.D.F. 1er série vol. II, p. 239. Le Marquis d'Harcourt à M. Waddington no. 235, Londres, 29 Jan. 1878.

٢ D.D.F. 1er série vol. II, p. 241. M. de St. Vallier, Amb. de France à Berlin, à M. Waddington no. 237, Berlin, 30 Jan. 187.

باحتجاج إلى الحكومة الانجليزية على دخول اسطولها منطقة المضايق مما يتنافى مع العهود والمواثيق الدولية .

وفي نفس الوقت أرسل السلطان العثماني برقية اعتذار إلى الحكومة الروسية عن دخول القوات البحرية الانجليزية بحر مرمرة « حتى لا يفسر دخولها على أنه كان بناءً على طلب الدولة العثمانية [1] . » ولكي لا يزداد هذا الموقف تعقيداً أمرت الحكومة الانجليزية اسطولها بالرسو في مياه بروسه على بعد أربعين أو خمسين ميلاً من الآستانة حتى لا تتخذ الحكومة الروسية من وجوده قريباً من العاصمة حجة للاستيلاء عليها [2] . وقابلت الحكومة الروسية هذا الموقف بالتعهد لانجلترا بألا تحتل الساحل الآسيوي لبحر مرمرة [3] .

وبينما كانت المشاورات دائرة بين الدول الاوربية الكبرى لعقد المؤتمر اضطرت الدولة العثمانية إلى توقيع معاهدة سان استفانو السرية (٣ مارس ١٨٧٨) ، وتنص على اعتراف الدولة العثمانية بحرية الملاحة في المضايق والتعهد باغلاق البحر الأسود في وجه الدول المعادية للروسيا في وقت الحرب ، ومنح رومانيا الاستقلال التام عن الدولة مع اعطائها جزءاً من دلتا نهر الطونة ، وتستقل بلغاريا استقلالاً ذاتياً مع الاعتراف بالسيادة الاسمية للباب العالي وأن يضم اليها أراض جديدة ، وأن تبقى فيها قوات روسية إلى أن تصبح قادرة على حماية نفسها . وتضم روسيا اليها اقليم

---

١ – محفظة ٢٨٥ عابدين (تركي) برقية من طلعت باشا الى مهردار الخديو في ١٤ فبراير ١٨٧٨ (١٢ صفر ١٢٩٥) هـ.

٢ – محفظة ٢٨٥ عابدين (تركي) برقية من طلعت باشا الى مهردار الخديو في فبراير ١٨٧٨ (١٧ صفر ١٢٩٥ هـ) .

٣ D.D.F. 1er série vol. II, p. 257. Le Marquis d'Harcourt, à M. Waddengton no. 247, Londres, 14 Feb. 1878.

بسارابيا ومدن اردهان وقارس وباطوم وجزء من أرمينية ، علاوة على دفع غرامة حربية قدرها ٢٣٥ مليون جنيه .

وما أن علمت الحكومة الانجليزية بنبأ توقيع المعاهدة إلا واعلن اللورد بيكونز فيلد في مجلس اللوردات البريطاني في ٨ ابريل سنة ١٨٧٨ ، « ان معاهدة سان استفانو قد قضت نهائياً على ما يعرف بتركيا الاوربية ومحت الامبراطورية العثمانية من أوربا [١] . » والحقيقة أن ثورة انجلترا على المعاهدة لم يكن حرصاً منها على كيان الدولة العثمانية ، اذ أنها قد بدأت تدرك في ذلك الوقت عقم سياستها التقليدية القديمة في المحافظة على ممتلكات [٢] الدولة ، ولكن ثورتها كانت نتيجة شعورها بأن المعاهدة قد منحت الروسيا مركزاً متفوقاً في شرق البحر المتوسط مما يتعارض مع مصالحها وسلامة مواصلاتها مع الهند وجنوب شرقي آسيا . ولذا فانها أخذت تستعد لاحتمال نشوب حرب بينها وبين الروسيا . فأمرت بجمع الاحتياطي العام من الجنود ، وتركيز اسطولها حول جزيرة مالطة ، واستقدام قوات هندية لوضعها بالجزيرة استعداداً لما قد يجد من [٣] أمور .

وعملت المانيا من جانبها على تهدئة الموقف وتقريب وجهات نظر الحكومتين الانجليزية والروسية [٤] . فاقترح بسمرك ابعاد كل من الجيش الروسي والاسطول الانجليزي عن الآستانة كشرط جوهري لقبوله الوساطة بين [٥] الطرفين ، فقبل الطرفان .

---

١ Duckle; The life of B. Disraeli, vol. II, p. 1131

٢ – محمد مصطفى صفوت : مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأثره في البلاد العربية ص ٤٣

٣ Buckle; The life of B. Disraeli, vol. II, p. 1131.

٤ D.D.F. 1ère série vol. II, p. 297. M. de Vallier, Amb. de France à Berlin, à Waddington, Berlin, 15 Avril 1878.

٥ D.D.F. 1ère série vol. II, p. 298. M. de Vallier, Amb. de France à Berlin, à Waddington, Berlin, 17 Avril 1878.

أما فرنسا فقد اشترطت قبل الموافقة على حضور المؤتمر في برلين أن تحصل أولاً على توكيدات من الدول الأعضاء بأن المسائل التي ستعرض عليه تقتصر فقط على تلك التي نشأت عن الحرب التركية الروسية وحدها . وتعنى بذلك استبعاد المسائل المتعلقة بغرب أوربا ، وكذلك الخاصة بمصر وسوريا والاراضي المقدسة [١] . وقد وافقت الحكومتين الانجليزية والروسية على هذا التحفظ .

وأعربت فرنسا بعد ذلك عن مخاوفها من أن يؤدي بحث بعض المسائل التي أثارتها الحرب أن تتخذ انجلترا اجراءات لحفظ مصالحها في منطقة الشرق الادنى . ولذلك فهى تشير على انجلترا أن تراعي في مثل تلك الأحوال — أولاً وقبل كل شيء — المحافظة على الحالة الراهنة في البحر المتوسط [٢] .

كذلك غضبت حكومة النمسا لعقد معاهدة سان استفانو ، لأنها قد غلبت النفوذ الروسي في شرقي البلقان بصورة تتعارض مع مصالحها في البلقان .

وبعد محاولات من جانب بسمرك نجح في ايجاد اتفاق بين الدول الثلاث انجلترا والروسيا والنمسا بشأن عرض معاهدة سان استفانو على مؤتمر أوربي تدعى له الدول الموقعة على معاهدتي ١٨٥٦ ، ١٨٧١ ، وذلك للاجتماع في برلين في ١١ يونيو ١٨٧٨ لمناقشة تلك المعاهدة .

وقد استغلت الحكومة الانجليزية فرصة الاستعدادات الجارية لعقد المؤتمر ودخلت في مفاوضات مع الباب العالي بقصد الوصول إلى عقد

---

١ D.D.F. 1ère série vol. II, p. 269. M. Waddington aux Reprentants de France à l'Etrangère, Paris, 7 Mars 1878.

٢ D.D.F. 1ère série vol. II, p. 293. M. Waddington, à Marquis d'Harcourt, no. 285, Paris, 8 Avril 1878.

معاهدة سرية دفاعية بين الدولتين للمحافظة على ممتلكات الباب العالي ، ومساعدة الحكومة العثمانية تخفيف شروط معاهدة سان استفانو لصالحها ، في مقابل احتلال انجلترا لجزيرة قبرص بصفة مؤقتة إلى أن تجلو القوات الروسية عن مدينتي قارص وباطوم اللتين استولت عليهما الحكومة الروسية بصفة نهائية في أول يوليه ١٨٧٨ [١] .

ويمثل عقد هذه الصفقة بداية تحول جذري في سياسة انجلترا التقليدية ازاء الدولة العثمانية . تلك السياسة القائمة على المحافظة على كيان تلك الدولة والتي استمرت طوال الثلاثة الارباع الأولى من القرن التاسع عشر ويرجع هذا التحول إلى حد كبير إلى وصول سولسبري إلى منصب وزير خارجية انجلترا . وكان ممن يؤمنون بالتخلي عن السياسة القديمة ، وبضرورة التخلص من سيطرة العثمانيين على ولايات شرق أوربا ، وتقسيم ممتلكاتهم بين الدول الكبرى المعنية بالأمر .

اضطرت الدولة العثمانية تحت ضغط الهزيمة من ناحية ، ولوجود الاسطول الانجليزي في مياهها الاقليمية ، وتهديده لها بتصفية ممتلكاتها اذا لم ترضخ للمطالب الانجليزية ، أن توقع المعاهدة السرية في ٢٦ مايو ١٨٧٨ .

ثارت ثائرة فرنسا ، وهددت بالانسحاب من المؤتمر عندما علمت بنبأ توقيع تلك المعاهدة السرية ، واعتبرت هذا العمل من جانب انجلترا مخالفاً لما اشترطته الحكومة الفرنسية قبل اشتراكها في المؤتمر وقبلته انجلترا ، الا وهو المحافظة على الحالة الراهنة في البحر المتوسط [٢] .

---

١ D.D.F. 1ère série vol. II, p. 352. M. Waddington to M. Dufaure, Président chargé par intérime du Ministre des Affaires Etrangères, no. 325 très confidentiel, Berlin, 8 Juillet 1878.

٢ – المصدر السابق .

ولكن الحكومة الانجليزية أخذت تهدئ من ثورة فرنسا ، وأوضحت لها بأن هذا الاجراء اقتضته طبيعة الظروف الحاضرة . ولكن فرنسا لم ترض بهذا القول إلا اذا عاد التوازن الذي اختل في البحر المتوسط باحتلال انجلترا قبرص . ولم يكن لدى انجلترا مانع من ترضية فرنسا بموافقتها على احتلال تونس . ولكن سولسبري وزير الخارجية الانجليزي كان يعلم تمام العلم بأن اتفاقه مع فرنسا سيثير ثائرة ايطاليا التي كانت ترى المحافظة على الوضع الراهن في البحر المتوسط ، وأنها لا تقبل أى تغيير في موازين القوى في هذا البحر دون موافقتها . ولذا فلم يكن لديه مانع أيضاً من أن تعوض ايطاليا بطرابلس (ليبيا) أسوة بفرنسا . وكان بسمرك متفقاً معه في وجهة نظره[1] هذه .

وعلى هذا النحو أخرجت انجلترا مشروع تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية إلى حيز الوجود ، بعد أن اطمأنت على نصيبها من الغنيمة ، وذلك لايجاد توازن بين القوى في شرقي البحر المتوسط[2] . وبهذه الخطوة فتحت انجلترا باب تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية على مصراعيه ، مما سيكون له أخطر النتائج على الولايات العربية الخاضعة لحكم تلك الدولة . لا سيما تلك التي تقع في شمال أفريقيا ، مثل مصر وليبيا وتونس ومراكش .

والحقيقة أن اجتماع الدول الاوربية الكبرى في مؤتمر برلين لم يكن لاعادة النظر في معاهدة سان استفانو بقدر ما كان للموافقة على الاتفاقات التي تمت بين الروسيا والنمسا من جهة والروسيا وانجلترا من جهة أخرى وبعد مناقشات اتسمت بالعنف بين المندوبين الروس والانجليز بصفة

---

١ – السروجي : الموقف الدولي والاحتلال الايطالي لطرابلس . مجلة كلية الآداب – جامعة الاسكندرية العدد ٢٢ سنة ١٩٦٨ .

٢ – السروجي : تاريخ أوربا الدبلوماسي ص ٨٥

خاصة ، توصل المؤتمر إلى اقرار المعاهدة التي تكونت من أربع وستين مادة .

وأهم ما تضمنته تلك المعاهدة هو استيلاء الروس على بسارابيا وضم قارص وأردهان وباطوم اليهم ، واحتلال النمسا لولايتي البوسنه والهرسك لادخال ما تراه من اصلاحات فيهما ، وحصول الصرب على الاستقلال مع ضم نيش اليه . وكذلك استقلال الجبل الأسود مع تخفيض مساحة الاراضي التي ضمت اليه بمقتضى معاهدة سان استفانو إلى النصف ، واستقلال رومانيا مع ضم منطقة دوبريجه اليها ، ومنح القسم الشمالي من بلغاريا استقلالاً داخلياً ، وأن يقوم الباب العالي بتنفيذ النظام الاساسي الذي طبق في كريت عام ١٨٦٨ ، وأن تظل معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ سارية المفعول فيما يختص بدولية المضايق ونهر الطونة ، واحترام سيادة الدولة العثمانية واستقلالها . على أن تبقى الغرامة الحربية كما هى بشرط ألا تؤثر على مصالح الدائنين الاوربيين .

نتائج الحرب

كان لتلك الحرب ، ولمعاهدة برلين التي أنهتها نتائج خطيرة وبعيدة المدى ، أولاً بالنسبة لأوربا . وثانياً بالنسبة للدولة العثمانية ، وثالثاً بالنسبة للولايات العربية الخاضعة لحكم تلك الدولة .

(أ) بالنسبة لأوروبا

أولاً : هذه المعاهدة – بصفة عامة – قد أوجدت دون شك نوعاً من الاستقرار داخل القارة الاوربية فترة امتدت إلى ستة وثلاثين عاماً حتى قيام الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ .

ثانياً : أن التسوية التي تمت جاءت وفق السياسة التي تبناها المستشار الألماني

بسمرك ، وهى سياسة المصالحة والتعويض على حساب ممتلكات الدولة العثمانية .

ثالثاً : اجتهد بسمرك في التوفيق بين مصالح وأطماع الدول الكبرى ، وحقوق الدول الاوربية الصغرى في الحرية والاستقلال .

رابعاً : اظهرت تلك الحرب تحولاً جوهرياً في سياسة انجلترا ازاء الدولة العثمانية ، فأدركت أخيراً أنها لا تستطيع المحافظة على كيان هذه الدولة بعدما وصلت اليه من ضعف وانحلال ، وأن الحكمة تقتضي التقسيم ، على أن تنال ما تصبو اليه . ولكن ليس معنى تخليها عن تلك السياسة التقليدية السماح للروسيا بالوصول إلى منطقة المضايق . ومن ثم الوصول إلى البحر المتوسط حيث تستطيع تهديد المصالح الانجليزية فيه .

خامساً : ان انجلترا لم تشترك في الظاهر مع كل من الدولتين النمساوية والروسية في تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية ، إلا انها في حقيقة الأمر قد اسهمت في هذا بطريق غير مباشر . اذ خرجت من هذه الحرب بمغنم يحقق لها ما تصبو اليه ، وهو الاحتفاظ بنفوذها المتفوق في شرق البحر المتوسط ، وبسط حمايتها على الدولة العثمانية بعد نجاحها في ابعاد النفوذ الروسي عنها .

سادساً : تحقيق التوازن في البلقان بين الدولتين الكبيرتين الروسيا والنمسا فسيطرت الأولى على شرقه والثانية على غربه .

سابعاً : فيما يتعلق بالروسيا ، فبالرغم من خروجها من الحرب منتصرة الا أنها لم تتمتع بثمرة انتصارها كاملة كما كانت تريد . كما أنها كانت تعتقد أن عقد هذا المؤتمر اذلال كبير لها ، وأن انجلترا مسئولة إلى حد كبير عن ذلك الاذلال . « ولذا لم تكن ميالة لتسهيل الامور لانجلترا

لا في مصر وحدها ، بل في كل أجزاء الشرق الأدنى[1] . » ومن ثم فقد عارضت في طلب انجلترا وفرنسا عزل الخدير اسماعيل من ولايـة مصر عندما بدأت في عرقلة مصالحهما في مصر .

ولكن اذا كانت تلك المعاهدة قد وضعت حداً لأطماعها في تقدمها نحو الغرب ، فقد وجهتها بطريق غير مباشر إلى التوسع في آسيا ، حيث بدأت تصطدم بقوى آسيوية وأوربية مثل اليابان وانجلترا وفرنسا .

ثامناً : كان من نتيجة تلك المعاهدة توجيه النشاط الاستعماري الاوربي نحو القارتين الآسيوية والافريقية . ففي مؤتمر برلين عامي ١٨٨٤ – ١٨٨٥ نظمت الدول الاوربية استعمارها لافريقيا . ومن ثم فقد وقعت الشعوب الافريقية تحت ضغط استعماري منظم من قبل الدول الكبرى بما فيها المانيا .

(ب) بالنسبة للدولة العثمانية

اذا نظرنا إلى نتيجة تلك الحرب بالنسبة للدولة العثمانية ، نجد أنها قد أثقلت كاهلها بالديون ، وكلفتها الكثير من الرجال والأموال ، وأضعفتها إلى حد كبير . كما أنها فصلت عنها مساحات كبيرة من ممتلكاتها في أوربا ، وبذلك لم يعد لها أى أثر في الشئون الاوربية . ولكن رغم تلك الخسائر الكبيرة ، فهى أهون على أى حال مما فرض عليها بمقتضى معاهدة سان استفانو .

واذا كانت معاهدة برلين قد صفت ممتلكات الدولة في شرق أوربا، فقد وجهت في نفس الوقت أنظار الدول الاوربية الكبرى إلى ممتلكاتها في العالم العربي . فبدأ التصارع على أشده بين تلك الدول للسيطرة عليها ولا سيما تلك الممتلكات في شمالي أفريقية .

---

١ – محمد مصطفى صفوت : الاحتلا ل الا نجليزي لمصر ...ص ١٧٢

ورغم الاذلال الشديد الذي لقيه مندوب الدولة العثمانية في مؤتمر برلين من بسمرك شخصياً ، إلا أن السنوات التي أعقبت عقد المؤتمر ستشهد تقارباً واضحاً بين الدولة العثمانية والمانيا . فقد اتضح للدولة العثمانية أن المانيا رغم قسوتها كانت بحق اشرف من أصدقائها مثل انجلترا . فلم تحاول المانيا أن تقتطع لنفسها شيئاً من ممتلكاتها ، ولو شاءت لكان لها نصيب الأسد منها . وكلما زاد اقترابها من المانيا كلما زادت بعداً عن انجلترا . وسيؤدي هذا الموقف في نهاية الأمر إلى انضمام تركيا إلى جانب المانيا ضد انجلترا وحلفائها في الحرب العالمية الأولى .

وترتب على ضياع ممتلكات الباب العالي في أوربا أن اشتدت قبضته على الولايات العربية الباقية في حوزته خشية خروجها عن حكمه . ومن ثم أخذت روح التذمر والغضب تنتشر في تلك الولايات ،. فمهد ذلك لتكوين الجمعيات السرية العلنية للتخلص من الاستبداد التركي .

أما من الناحية الداخلية فقد منحت تلك الحرب السلطان عبد الحميد فرصة ذهبية للتخلص من الدستور العثماني ، ومن المنادين بالحركة الدستورية بحجة أن سلامة الدولة في خطر شديد ، وأن حالة الحرب تتطلب تركيز السلطة في يديه للنجاة بسفينة الدولة إلى بر الأمان . وسيتخذ الأحرار والمنادين بعودة الدستور من هزيمة السلطان سلاحاً قوياً لمحاربته ، وبث التذمر في النفوس ، والقضاء على سلطته الاستبدادية . وسيستمر هذا الصراع الذي اتخذ صوراً مختلفة بعضها سري والآخر علني قرابة الثلاثين عاماً ، إلى أن ينجح أعضاء جمعية الاتحاد والترقي من القيام بحركتهم في عام ١٩٠٨ .

وأخيراً فان نجاح الدول الاوربية الكبرى في فرض ما تراه من تسويات على الباب العالي قد قوى من نفوذها ومن زيادة تدخلها في

شئون الدولة العثمانية . هذا التدخل الذي لم يكن في مصلحتها على الاطلاق والذي حال بينها وبين تنفيذ ما تريد من اصلاحات .

(ح) بالنسبة للولايات العربية

أولاً – مصر . اذا بدأنا بمصر نجد أنها لم تكن بمنأى عن تلك المشكلة ، اذ أسهمت مساهمة جدية في حرب الصرب وفي الحرب التركية الروسية ، وقدمت من التضحيات الشئ الكبير ، وذلك لأيمانها بأن مصيرها مرتبط إلى حد كبير بمصير الدولة العثمانية ، وأن حمايتها من السقوط انما يعتبر حماية لها في نفس الوقت . والمشكلة التي واجهتها هى كيف يمكن التوفيق بين مطالب الحرب الملحة من الأموال والرجال والعتاد ومصالح الدائنين الاوربيين . ولم تجد الحكومة المصرية مفراً من الالتجاء إلى فرض ضرائب جديدة لتمويل تلك الحرب حتى لا تمس استحقاقات هؤلاء الدائنين . فتحمل الشعب المصري أعباء تلك الحملة وبذل دماءه في الدفاع عن كيانها .

ولكن لهذه المسألة وجهاً آخر ، فالدفاع عن كيان الدولة يختلف تماماً عن الدفاع عن سيطرة تلك الدولة على الشعوب البلقانية المغلوبة على أمرها لتبقى رازحة تحت الحكم التركي . فأى فائدة لمصر من وراء ذلك ؟ بل قد يقال بأن مصر كانت تتبع سياسة متناقضة في ذلك الحين . فهى في الوقت الذي تسعى فيه للتخلص من الحكم التركي ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً ، تعمل على ابقاء الولايات البلقانية تحت هذا الحكم .

ويمكننا القول أن مرجع هذا التناقض أن مصر كانت ملزمة بحكم الفرمانات من تقديم المساعدات الحربية للسلطان اذا ما تعرضت الدولة العثمانية لخطر خارجي . ولم يكن والي مصر اسماعيل يستطيع الامتناع عن تنفيذ ما جاء بتلك الفرمانات دون التعرض للعزل .

ولكن مما خفف من أعباء تلك الحملة عن كاهل المصريين بعض الشئ ، أن الحملة لم يقصد بها – كما اذيع وقتئذ – إلا الدفاع عن الدين الاسلامي ممثلاً في الدولة العثمانية ضد الهجمات الروسية المسيحية . أى أن فكرة الجامعة الاسلامية كانت مسيطرة على عقول الطبقة المستنيرة حينذاك . فالدافع الديني كان من العوامل الهامة التي هونت على المصريين بعض الشئ .

خرج والي مصر من تلك التجربة – بعد أن شاهد ضعف الدولة العثمانية السياسي والحربي – وهو موقن بأن بقاءه في حكم مصر يتوقف إلى حد كبير على رضاء الدول الاوربية الكبرى عليه . وعلى الخصوص انجلترا التي بدأ يتقرب اليها ، كما سبق الاشارة في غير هذا المكان

أما عن أثر تلك المعاهدة على موقف انجلترا من مصر ، فقد عرفنا كيف حاولت انجلترا استغلال هزيمة الدولة العثمانية في الضغط على الباب العالي وانتزاع جزيرة قبرص منه . وفي حقيقة الأمر لم تكن انجلترا تود احتلال قبرص بقدر ما كانت تريد الاستيلاء على مصر في تلك الفترة ولكنها خشيت من الاقدام على تلك الخطوة حتى لا تسيئ إلى فرنسا التي اشترطت لاشتراكها في المؤتمر بألا يعرض على بساط البحث إلا المسائل المتعلقة بالحرب فحسب .

ولذا أرجأت تلك الخطوة إلى ظروف أخرى مناسبة ، ولكنها في نفس الوقت مهدت لها باحتلال قبرص المشرفة على سواحل مصر الشمالية لترقب الموقف عن كثب ، ولمنع أية دولة أخرى من الاقتراب منها إلى أن يحين الوقت المناسب لتنفيذ مخططاتها .

ولقد عرفنا أنه عندما علمت فرنسا بنبأ المعاهدة السرية التي عقدتها انجلترا مع الدولة العثمانية بشأن قبرص ، ثارت وهددت بالانسحاب من المؤتمر لولا استرضاء انجلترا لها . بل لقد ذهبت انجلترا في ترضية خواطر

فرنسا إلى حـــد الموافقة على احتـــلال تونس ، والاعتراف بمصالح فرنسا في البحر المتوسط ، وفي الاراضي المقدسة ، وفي لبنان ، وخصوصاً ما يتعلق بحماية الرعايا المسيحيين في تلك المنطقة ، وكذلك مساواتها معها في النفوذ في مصر . ومن هذا يتضح أن انجلترا لم تتنازل عن شئ تملكه لفرنسا ، وانما لعبت دور المتنازل على حساب ممتلكات الدولة العثمانية .

وبناءً على هذا الاتفاق عملت الدولتان على تحقيق مصالحهما في مصر ، إذ فرضتا عليها انشاء صندوق الدين ، والرقابة الثنائية على ماليتها ، ووضع وزيرين أجنبيين في الوزارة المصرية أحدهما انجليزي والآخر فرنسي ، ويقوما بالاشراف على الايرادات والمصروفات ، ويكون لهما حق الاعتراض على كل مشروع قانون يعرض على الوزارة . وبذلك شلت يد والي مصر اسماعيل .

وعندما حاول الخديو اسماعيل التخلص من هذه السيطرة بالتستر وراء الحركة الوطنية المصرية ، ووراء مجلس شورى النواب ، قامت الدولتان بالضغط على السلطان العثماني لعزله . وكان لهما ما أرادتا .

وفي ظل حكم الخديو توفيق تدعمت مصالح الدولتين بصورة لم يسبق لها مثيل ، وفقدت البلاد هيبتها وكرامتها ، وسخرت جهودهـــا لخدمة حفنة من الدائنين المغامرين .

وتطورت الأمور في مصر بتحريض الدولتين للخديو على مقاومة الحركة العرابية إلى التدخل العسكري المسلح واحتلال مصر .

ثانياً ــ تونس

أما عن أثر تلك الحرب وما تلاها من تسويات على الاوضاع في تونس فكان خطيراً ، فقد خرجت فرنسا من المؤتمر وقد ضمنت مصالحها في البحر المتوسط ، بل وبموافقة كل من انجلترا والمانيا على احتلالها

تونس . ولكن انجلترا لم تشأ أن تذهب في تأييدها لفرنسا إلى حد مؤازرتها ضد المطالب الايطالية . ولذا كان على فرنسا وحدها أن تسوي علاقتها بايطاليا دون الاعتماد على معونتها [1] . خصوصاً وأن انجلترا كانت تعلم بأن ايطاليا لن تسلم لفرنسا باحتلال تونس بسهولة . فايطاليا كانت تنظر إلى تونس كمنطقة نفوذ لها بعد أن احتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠ . ومن ثم فلن تقبل ايطاليا احتلال فرنسا لتونس دون تعويض . وكانت فرنسا على استعداد لأن تساوم ايطاليا على احتلال طرابلس (ليبيا) في مقابل عدم معارضتها لاحتلال تونس .

ومنذ ذلك الوقت حرصت فرنسا على تفوق نفوذها في تونس بمختلف الطرق ، ومنع أية دولة أوربية من أن تنافسها في هذا السبيل ، أو على الأقل تتساوى معها في النفوذ . وقد شجع فرنسا على اتخاذها سياسة ايجابية قوية في تونس اطمئنانها إلى تأييد الدولتين الكبيرتين انجلترا والمانيا . وفيما عداهما لا يوجد ما يعوقها عن تنفيذ ما تريد سوى ايطاليا أولاً ، والدولة العثمانية ثانياً ، وبايات تونس ثالثاً .

أما من ناحية ايطاليا فكانت فرنسا تعلم مدى تطلع الايطاليين لاحتلال تونس ، كما لم يكن ذلك يخاف على الدول الاوربية الكبرى . خصوصاً وأنه لولا ضعف ساسة ايطاليا وترددهم لاستطاعوا احتلال تونس في مناسبتين مواتيتين : الأولى في عام ١٨٧٠ عقب هزيمة فرنسا وضياع نفوذها وهيبتها كدولة كبرى في أوربا . والثانية عقب مؤتمر برلين الذي منح النمسا نفوذاً متفوقاً في غرب البلقان ، فسدت هذه المنطقة في وجه ايطاليا ، وكان عليها أن تجد لها مخرجاً خارج حدود أوربا ، وذلك عن طريق فرض حمايتها على تونس . ولكن ضعف ايطاليا وترددها أضاع هاتين الفرصتين .

---

١ – السروجي : مصر والمسألة الشرقية ص ٣٠٤ .

وقفت فرنسا من ايطاليا موقفاً حازماً بشأن تونس ، فقد أوضحت لها – بما لا يدع مجالاً للشك – بأنها لن تسمح لأية قوة خارجية أن تحتل تونس ، وبأنها لن تسمح لايطاليا بمناقشتها في هذه المسألة . ولكنها على استعداد لأن تتباحث معها بخصوص الموافقة على الاعتراف بحقوقها في طرابلس (ليبيا) تعويضاً لها عن تونس . وأكدت لها بأنها لن تقدم على أى عمل ازاء تونس ما لم يصل الطرفان إلى اتفاق .

صممت ايطاليا على ألا تسهل الأمور لفرنسا في تونس فعينت لها في تونس قنصلاً (ماتشيو) عرف بقوة الشخصية والعنف لعرقلة مخططات فرنسا لاحتلال البلاد . فأخذ التسابق بين الدولتين الفرنسية والايطالية يشتد حول تونس . ، وسارت فرنسا على سياسة السيطرة عليها سياسياً واقتصادياً ، وابعاد النفوذ الايطالي عنها بأى ثمن [1] .

وأمام ضغط ايطاليا ، وخوف فرنسا من إقدام ايطاليا على عمل جريء قد يعرقل اهدافها في تلك البلاد ، قررت وضع حد لتلك المخاوف فأرسلت حملة عسكرية لاحتلالها تونس .

أما عن الدولة العثمانية فلم يكن لها سلطان كبير على تونس ، اذ كان باياتها مستقلين عنها استقلالاً يكاد يكون كاملاً ، ولا يربطهم بها سوى الرباط الاسمي الذي جاء بفرمان عام ١٨٧١ . فالدولة العثمانية – من وجهة نظر فرنسا – لا تتمتع بسلطان حقيقي في تلك البلاد . وحتى اذا كانت تتمتع بسلطان فعلي فان معارضة الدولة العثمانية لن تقوى على الصمود أمام تأييد انجلترا والمانيا ، لا سيما في أعقاب هزيمة أضاعت ما لها من هيبة واحترام .

أما عن موقف فرنسا من باي تونس سيدي محمد الصادق ، فان

---

١ F.O. 45-430 McDonald to Salisbury, August 26, 1878.

فرنسا بعد اطمئنانها لتأييد انجلترا والمانيا ، لجأت إلى مفاتحته في أمر فرض حماية فرنسية على تونس بصفته الشخصية ، لا بصفته الرسمية . وقد انزعج الباى أيما انزعاج لسماع هذا الطلب ، خصوصاً وأن بايات تونس كانوا يتوجسون شراً من فرنسا منذ احتلالها للجزائر عام ١٨٣٠ . وكانوا يتوقعون هذا الخطر لعلمهم أن أطماع فرنسا لن تقف عند حد الجزائر وأنه لن يهدأ لها بال إلا اذا وجدت شمال أفريقيا كله في قبضتها . ومما يؤكد هذا الظن السياسة النشيطة التي بدأت تتخذها فرنسا في تونس .

لم يكن أمام باى تونس سوى الالتجاء إلى قنصلي فرنسا وايطاليا في تونس لمعرفة موقف حكومتيهما ازاء المطالب الفرنسية . فأنكر القنصلان وجود أى اتفاق سابق بين حكومتيهما والحكومة الفرنسية بهذا الخصوص . وان صح هذا الانكار بالنسبة للقنصل الايطالي ، فانه غير صحيح بالنسبة للقنصل الإنجليزي ؛ وعلى أي حال فقد حاول القنصلان طمأنة الباى ، وأعربا عن تأييدهما لموقفه في التمسك باستقلاله ، وعدم الخضوع للمطالب الفرنسية .

وعندما زاد الضغط الايطالي على فرنسا بهذا الشأن حاولت فرنسا دفع الباي إلى عقد حلف دفاعي معها ، تتولى بمقتضاه الدفاع عن تونس ضد أى عدوان خارجي . ولكنه رفض هذا الاقتراح ، لأن خشيته من فرنسا تفوق خوفه من أية قوة أوربية أخرى . فلم تجد فرنسا مفراً من ارسال حملتها العسكرية بقيادة الجنرال بريار الذي وجه انذاراً إلى الباى لقبول معاهدة الحماية ، وأمهله أربع ساعات للموافقة عليها .

ولما لم يجد الباي في الدول الاوربية الكبرى نصيراً ، قبل مضطراً التوقيع على معاهدة الحماية في ١٢ مايو سنة ١٨٨١ .

آثار الاحتلال الفرنسي لتونس غيرة انجلترا رغم موافقتها عليه من أول الأمر . وأدركت أن فرض الحماية على تونس لا يدانيه استيلاؤ ها

على قبرص . ومن ثم أيقنت بغبن الصفقة ، وحرصت على أن تعمل بسرعة لتحقيق هدفين :

أولهما : احتلال مصر كتعويض لاحتلال فرنسا تونس . فتوازن القوى في البحر المتوسط الذي اختل في نظر انجلترا ببسط فرنسا حمايتها على تونس ، لن يرجع إلى ما كان عليه من قبل إلا باحتلالها مصر .

والثاني : الوقوف بحزم ضد تطلعات فرنسا لليبيا حتى لا يصبح البحر المتوسط بحيرة فرنسية .

ثالثاً : ليبيا

أما عن أثر تلك المعاهدة على طرابلس (ليبيا) فكان كبيراً . اذ كانت طرابلس جزءاً من تركة الدولة العثمانية المؤجلة التقسيم ، والتي تصارعت من أجلها القوى الأوربية ، لا سيما فرنسا وايطاليا . واذا كانت فرنسا قد دخلت مضمار الاستعمار مبكرة ، فان ايطاليا لم تلجه إلا بعد أن عرفت وحدتها في السبعينات من القرن التاسع عشر . فشعورها بأنها قد أصبحت دولة موحدة كبيرة ، بالاضافة إلى ما تعانيه من فقر ومن كثرة في عدد العاطلين[1] لديها ، دفعها إلى التطلع لشمال افريقية كميدان لتوسعها ، وكحل لمشكلتها الاقتصادية .

والحقيقة أن كلاً من ايطاليا والمانيا قد دخلت حلبة السباق الدولي الاستعماري في شمال افريقيا ، وخاصة في ليبيا بعد سنة ١٨٧٠ . وقد شجع انتصار المانيا على فرنسا في الحرب السبعينية الكثيرين على الظن بأن ألمانيا ستحتل طرابلس لا محالة . خصوصاً عندما وجدوا اهتماماً كبيراً منها في ايفاد الرحالة الالمان اليها بكثرة مثل بارت وفوغل وملتزان

---

١ – السروجي : العلاقات التونسية الفرنسية ص ٧٢ .

ونختيغال ورولفس [1] . على أن اهتمام ايطاليا كان مركزاً بالأكثر على تونس نظراً لقربها منها ، وهى ميزة لا تضارعها فيها ليبيا .

وأمام هزيمة الدولة العثمانية في حربها مع الروسيا ، عرضت انجلترا على ايطاليا انشاء عصبة من دول البحر المتوسط لحماية مصالحها المشتركة في هذا البحر . ولكن ايطاليا آثرت الوقوف على الحياد حتى لا تزج بنفسها في حرب ليست مستعدة لها . ولذا لجأت إلى الدولة العثمانية ، وعقدت معها اتفاقية قبرص . وفي نفس الوقت ضمنت سكوت فرنسا بتونس . وبذلك أبعدت ايطاليا عن مشروعات التوازن الدولي [2] .

وعندما انتهى مؤتمر برلين ١٨٧٨ وخرجت ايطاليا منه صفر اليدين استولت على الايطاليين موجة من الغضب ، فقامت الاضطرابات في ايطاليا مطالبة بضم الترنتينو وبالتوسع في تونس [3] ، مسيئة بذلك إلى علاقات ايطاليا بجارتيها النمسا وفرنسا .

على أن اللطمة الشديدة التي تلقتها ايطاليا كانت احتلال الفرنسيين تونس . هذا الاحتلال الذي حطم الآمال الايطالية في أحسن بقعة استعمار مناسبة لها . وأدركت ايطاليا أن كلاً من انجلترا وفرنسا لا يأبه لمصالحها وشعرت بعزلتها [4] وذلها . فكان عليها — سواءً رضيت بذلك أم لم ترض أن يتمم وجهها شطر المانيا للتضامن معها . ولكن المانيا وجدت أن تحقيق هذا الأمر يتطلب في المقام الأول أن تصفي ايطاليا خلافاتها مع حليفتها النمسا [5] . فاستجابت ايطاليا لهذا الأمر . وتم بين الدول الثلاث

---

١ — نقولا زيادة : محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالي الى الاستقلال ص ٥٨، ٥٩

٢ — السروجي : الموقف الدولي والاحتلال الايطالي لطرابلس — مجلة كلية الآداب جامعة الاسكندرية العدد ٢٢ سنة ١٩٦٨ .

٣ — السروجي : تاريخ اوربا الدبلوماسي ... ص ١٠١

٤ Baument, M., L'essor industriel et l'impérialisme, p. 42.

٥ — كان هناك نزاع بين ايطاليا والنمسا حول منطقة الترنتينو التي تسيطر عليها النمسا .

المانيا والنمسا وايطاليا اتحاد ثلاثي في معاهدة سرية (٢٠ مايو سنة ١٨٨٢) تعهدت فيه ايطاليا بمساعدة النمسا والمانيا اذا هاجمتها دولة ثالثة . على ألا تشترك في عمل عدائي موجه ضد انجلترا . وكذلك تقوم الدولتان بمساعدة ايطاليا اذا اعتدي عليها . وبذلك تمكنت ايطاليا من تعزيز موقفها ازاء فرنسا .

ومما تجدر الاشارة اليه أن فرض الحماية على تونس عام ١٨٨١ قوبل من أهل ليبيا بالحزن العميق على مصير أشقائهم التونسيين . وفي نفس الوقت بالقلق على مصيرهم هم من أطماع الدول الاستعمارية . فثارت [١] القبائل الليبية مطالبة باخراج الفرنسيين من تونس . وهاج الفرنسيون ونادوا بتأديب تلك القبائل . ولو لم تتدخل انجلترا وتنذر الحكومة الفرنسية بأنها لن تسمح لها بالاعتداء على ليبيا ، لكان مصيرها نفس مصير تونس [٢] .

وازاء هذا الموقف الحازم من قبل الحكومة الانجليزية ، أعلن وزير خارجية فرنسا في ١٧ يوليو ١٨٨١ بأن بلاده لا ترغب في احتلال ليبيا « وكل ما تريده (فرنسا) ألا تتسرب روح العداء نحو فرنسا من طرابلس إلى تونس [٣] . »

وفي صيف ١٨٧٥ شعرت ايطاليا بأن تحالفها مع المانيا والنمسا لم يفدها شيئاً ، ورأت أنه في حالة تجديد هذا التحالف الثلاثي مرة أخرى فيجب أن يكون على أسس جديدة تتعهد فيها الدولتان (النمسا والمانيا) تأييد السياسة الاستعمارية الايطالية . فكانت ترى ضرورة مساندة الدولتين لها في منع فرنسا من احتلال ليبيا . وكذلك رعاية مصالحها في البلقان

---

١ – السروجي : الموقف الدولي والاحتلال الايطالي لطرابلس – مجلة كلية الآداب جامعة الاسكندرية العدد ٢٢ سنة ١٩٦٨ .

٢ Safwat, M.M., Tunis and the Great Powers, p. 293.

٣ – نقولا زيادة : محاضرات في تاريخ ليبيا ... ص ٥٨

اذا ما اتفقت الدولتان الروسية والنمسوية على توزيع مناطق النفوذ في هذه المنطقة .

ولقد وضع روبيلان Robilant وزير خارجية ايطاليا في أواخر عام ١٨٨٦ مشروع معاهدة جديدة تحل محل التحالف الثلاثي تعترف فيه الدول الثلاث بضرورة المحافظة على الحالة الراهنة في البحر المتوسط وسواحل بحر الادرياتي وجزره . واذا حاولت دولة ثالثة تغيير تلك الحالة بالقوة تدخلت ايطاليا والنمسا بتأييد من المانيا لمنع حدوث ذلك . وان ايطاليا تعتبر اقدام فرنسا على احتلال ليبيا أو مراكش مسألة على غاية من الاهمية بالنسبة لها ، بل مسألة وجود ايطاليا في حد ذاته .

وذهبت ايطاليا في مشروعها إلى أبعد من هذا الحد ، فهى لا تكتفي بمساعدة حليفتها في منع اعتداء فرنسا على ليبيا أو مراكش ، بل ودخولهم الحرب إلى جانبها ضد فرنسا اذا ما رفضت الأخيرة الاستجابة إلى مطالب ايطاليا في تعويض تطلبه[١] .

قبلت المانيا مشروع المعاهدة ولكن النمسا رفضته في أول الأمر ، ثم قبلته على أساس تعديله . ولكن المانيا وايطاليا رفضتا التعديل . وازاء اصرار النمسا على الرفض ، اقترح بسمرك تجديد تحالف سنة ١٨٨٢ كما هو ، على أن يعقد مع ايطاليا معاهدة ثنائية تتعهد فيها المانيا بتأييد السياسة الايطالية في البحر المتوسط ، وأن تعقد معاهدة ثنائية أخرى بين ايطاليا والنمسا بشأن البلقان . فقبلت الأطراف الثلاثة بهذا الحل ، وأمضيت المعاهدات الثلاث في برلين (٢٢ فبراير ١٨٨٧) .

وتنص المعاهدة النمسوية الايطالية على المحافظة على الحالة الراهنة في الشرق . واذا لم يستطع لسبب ما المحافظة على تلك الحالة نتيجة

---

١ Grosse Politik, vol. IX, p. 836.

لعمل من جانب الدولتين ، أو نتيجة لتدخل دولة ثالثة كان من حق الدولتين المطالبة بتعويض .

أما المعاهدة الايطالية الالمانية فقد منحت ايطاليا حرية العمل في المسألة المصرية ، واعترفت بحقها في تأسيس امبراطورية استعمارية ، وبحقها في نيس وكورسيكا وتونس كضمانات في حالة قيام حرب المانية فرنسية .

وقبيل توقيع المعاهدة الالمانية الايطالية وقعت ايطاليا – بتشجيع من المانيا – اتفاقية البحر المتوسط مع انجلترا . وكان بسمرك يرى في هذه الاتفاقية عاملاً على توثيق الصلة فيما بين انجلترا ودول وسط أوربا ومساعداً على تحقيق الاماني الاستعمارية الايطالية .

وفي تلك الفترة التي شعرت فيها ايطاليا بتجمد الوضع في البحر المتوسط ، رأت أن تعبر عن نشاطها الزائد في منطقة جنوبي البحر الأحمر وشرق أفريقيا ، ريثما تحين الظروف الدولية المناسبة لتحقيق اطماعها في ليبيا . ولكن توسع ايطاليا في شرق أفريقيا أصيب بضربة شديدة نتيجة الهزيمة التي منيت بها أمام الاحباش في موقعة عدوة (أول مارس سنة ١٨٩٦) .

وجهت تلك الهزيمة ايطاليا شطر ليبيا مرة ثانية ، ولكن ايطاليا في هذه المرة رسمت لنفسها سياسة مغايرة إزاء فرنسا ، سياسة لا تعتمد على التصدي للاستعمار الفرنسي ومقاومته بالشدة والعنف ، ولكنها سياسة تقوم على انهاء فترة التوتر التي سادت العلاقات بين الدولتين منـــذ احتلال فرنسا لتونس .

وبالفعل تم الاتفاق بين الحكومتين الايطالية والفرنسية في ٢٠ سبتمبر ١٨٩٦ على اعتراف ايطاليا بالحماية الفرنسية على تونس ، في مقابل ضمان فرنسا لحقوق الجالية [١] الايطالية بتلك البلاد .

١ Croche, B., Histoire d'Italie Contemporaine (1871-1915), p. 220.

كانت تلك الاتفاقية بمثابة الدليل على فتح صفحة جديدة في العلاقات الايطالية الفرنسية . ولكنها لم تحقق لايطاليا إلا النزر اليسير . فهى لم تكن تهتم بحقوق الرعايا الايطاليين بتونس بقدر اهتمامها بانتزاع اعتراف مؤكد من فرنسا بعدم التعرض لليبيا في يوم من الايام .

وقد بدا في ذلك الوقت (١٨٩٩) أن صدور مثل هذا الاعتراف ليس ببعيد ، لا سيما وأن الاتفاق الانجليزي الفرنسي (٢١ مارس ١٨٩٩) بشأن تعيين حدود ممتلكات الدولتين في شمال أفريقيا قد أخرج ليبيا من دائرة النفوذ الفرنسي [١] .

فاذا كانت فرنسا قد اعترفت بذلك في معاهدة دولية لانجلترا ، فلم يكن لديها مانع من أن تعترف بنفس الشئ لايطاليا . ولذا أدت مفاوضات عام ١٩٠١ بين الدولتين الايطالية والفرنسية إلى اتفاق فيما بينهما ينص على موافقة فرنسا على احتلال ايطاليا لليبيا ، اذا ما حدث تغيير في الوضع الراهن في البحر المتوسط ، وذلك عن طريق بسط سيادتها على مراكش [٢] .

واذا كان هذا الاتفاق يمثل نقطة تقدم على طريق تحقيق الأطماع الايطالية في ليبيا ، إلا أنه قد اشترط دخول مراكش في حوزة فرنسا كي يسمح لايطاليا باحتلال ليبيا . فهو اتفاق مقيد لا يمنح ايطاليا حرية الحركة التي تريدها .

ولكن هذا القيد قد زال في السنة التالية (١٩٠٢) حيث تبادلت الدولتان الايطالية والفرنسية الخطابات الرسمية بشأن المسألة الليبية ، اعترفت

---

١ D.D.F., 2ème série, Tome II. Munir Bey, Amb. de Turquie à Paris, à M. Delcassé, D. no. 130, Paris 12 Mars 1902.

٢ D.D.F. 1ère série, Tome I, Barrère, Amb. de France à Rome, à M. Delcassé, D. no. 17 Rome, le 10 Janvier 1901.

فيها كل من الدولتين بحقها في تحقيق اطماعها – كل في منطقة نفوذه في أى وقت يشاء ، دون أن يرتبط حدوث أحدهما بحدوث الآخر [1] .

وبذلك أصبحت ايطاليا مطلقة اليد في أن تحتل ليبيا في أى وقت تشاء ، خصوصاً وأن كلاً من انجلترا والمانيا والنمسا ، بالاضافة إلى فرنسا موافقة على ذلك .

من هذا العرض الموجز للموقف الدولي الذي أحاط بالحرب التركية الروسية ، والذي هيأ للروسيا أفضل الظروف الدولية لخوض تلك الحرب وأسوأها بالنسبة للدولة العثمانية التي كانت تتهددها الأخطار من كل جانب . أخطار كان مصدرها بسمرك المحرض الأول على تقسيم ممتلكات تلك الدولة ودفعها إلى خارج حدود أوربا ، وتحول انجلترا عن سياستها التقليدية التي كانت ترمي إلى المحافظة على كيان تلك الدولة إلى سياسة التقسيم . هذا بالاضافة إلى نمو حركة الامبريالزم ، وما كانت تعانيه الدولة العثمانية من ضعف وتفكك واغراق في الديون .

وقد حاولت الدولة العثمانية أن تستثير حمية العالم الاسلامي ، مستغلة حركة الجامعة الاسلامية لدفع الأخطار الاوربية عنها ، ولا سيما من قبل انجلترا وفرنسا بعد الروسيا . ولكنها أخفقت في نهاية الأمر لتمسكها بفكرة الجامعة الطورانية ، وتغليبها الناحية العنصرية على ما عداها ، مما أثار غضب الولايات العربية الخاضعة لحكمها – في وقت كان الاستعمار الاوربي يتربص بها للاجهاز عليها ، وسلب البقية الباقية في أيديها – بحيث وجدنا أن اخفاقها في تحقيق المساواة بين عنصريها من الاتراك والعرب ، كان عاملاً جوهرياً في سقوطها آخر الأمر في الحرب العالمية الأولى ، وفي تقسيم بقية دول المشرق العربي بين انجلترا وفرنسا .

دكتور محمد محمود السروجي

---

١ D.D.F. 2ème série T.I. M. Barrère, Amb. de France à Rome, à M. Delcassé, D. no. 329, Rome, 10 Juillet 1902.

مراجـــع البحث

١ – وثائق لم يسبق نشرها

١ – دار الوثائق التاريخية القومية بالقاهرة

دفاتر عابدين : وتضم وثائق تركية تقرب من الخمسين دفتراً ، وتشتمل على المكاتبات المتبادلة بين الخديو اسماعيل والي مصر والسلطان العثماني عن طريق ممثله في الآستانة (القبو كتخدا) . ولهذه الدفاتر أهمية كبيرة نظراً لما تلقيه من ضوء على علاقة مصر بالدولة العثمانية في مختلف الشئون من حربية وسياسية وادارية ، وتوضح الاهداف الخفية في سياسة اسماعيل في الفترة من ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩ ، وهى الفترة التي حدثت فيها الحرب التركية الروسية . . وقد ضمت أيضاً مجموعة من الوثائق السرية (غير الرسمية) التي تبودلت بين والي مصر وممثله في الآستانة فيما يتعلـــق بمساعدات مصر الحربية للسلطان العثماني .

٢ – الوثائق الانجليزية المنقولة عن وزارة الخارجية الانجليزية .

وقد رمزت اليها في هذا البحث بالحرفين F. O. (Foreign Office)

وتضم المراسلات التي تبودلت بين قناصل انجلترا بمصر في الفترة من ١٨٦٣ – ١٨٧٩ ووزارة الخارجية الانجليزية والمتعلقة بشئون مصر من سياسية وادارية وحربية . وكذلك المكاتبات المتبادلة بين سفير انجلترا بالآستانة ووزارة الخارجية الانجليزية فيما يختص بشئون مصر . وأيضاً المراسلات المتبادلة بين سفراء انجلترا بالدول الاوربية المختلفة ووزارة

الخارجية الانجليزية الخاصة بمصر . وتلقى تلك الوثائق ضوءاً كبيراً على العلاقات المصرية التركية في الفترة موضوع البحث وما قبلها .

٣ ـ الوثائق النمساوية المنقولة عن وزارة الخارجية النمسوية

رمزت اليها في البحث بالحروف W.S.A. (Weiner Staat Archiv) ومكتوبة اللغة الالمانية وترجمه لها باللغة الفرنسية . وتضم المراسلات والتقارير المتبادلة بين وزارة الخارجية النمسوية وقناصلها بمصر وسفرائها بالدول الاوربية بشأن مصر .

٢ ـ وثائق منشورة

١ Documents Diplomatiques Françaises (1871-1914).

٢ Grosse Politik (1870-1914).

الكتب العربية

١ ـ اسماعيل سرهنك باشا : حقائق الأخبار عن دول البحار . ثلاثة أجزاء

٢ ـ جرانت وتمبرلي : أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين (١٧٨٩ ـ ١٩٥٠) الجزء الثاني . القاهرة ١٩٦٧

٣ ـ صفوت ، ومحمد ومصطفى : الاحتلال الانجليزي لمصر وموقف الدول الاوربية ازاءه . القاهرة ١٩٥٢

٤ ـ صفوت ، ومحمد مصطفى : مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأثره في البلاد العربية ـ معهد الدراسات العربية . ١٩٥٧

٥ ـ السروجي محمد محمود : تاريخ أوربا الدبلوماسي من السبعينات للقرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الأولى . الاسكندرية ١٩٦٦

٦ – السروجي ، محمد محمود : العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال ، الاسكندرية

٧ – السروجي ، محمد محمود : مصر والمسألة الشرقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . الاسكندرية ١٩٦٦

٨ – السروجي ، محمد محمود : الموقف الدولي والاحتلال الايطالي لطرابلس مجلة كلية الآداب جامعة الاسكندرية العدد ٢٢ سنة ١٩٦٨ . الاسكندرية ١٩٦٩ .

٩ – نقولا زيادة : محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالي إلى الاستقلال – معهد الدراسات العربية القاهرة ١٩٥٨ .

• • •